الواو "المقحمة" في اللّغة العربيّة واو الموصول أنموذجاً

أ. د. عُمر يوسُف عُكاشة*

تاريخ تقديم البحث: ٢/٢/٢٠٢٠م. تاريخ قبول البحث:١٥/٦/٢٠٢٠م.

ملخص

يُوَجِّهُ الْباحِثُ أَكْبَرَ هَمِّهِ إلى اسْتِعْمالٍ لِلْواوِ في اللّغةِ العربيَّةِ يَرْفُضُهُ نَفَرٌ مِنَ الْباحِثينَ الْعَرَبِ الْمُحْدَثين، يَتَمَثَّلُ في مَجيءِ واوٍ قيلَ إنَّها "زائِدَة" قبْلَ المَوْصول عَلى نَحْوٍ يُظَنُّ مَعَهُ بِأَنَّها مُخالِفَةٌ سنَنَ الاسْتِعْمالِ العَرَبِيّ، كَما في التَّرْكيب: (سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر)، على اعْتِبارِ أَنَّ مُرَكّبَ الصِّلَة (الموصول+صلته) في الجُمْلَةِ واقِعٌ مَوْقِعَ الصِّفة، ولا يَجوزُ الفصل بين الموصوف وصفته بالواو. وَمِنَ الواضِحِ أَنَّ التَّرْكيبَ يستقيمُ بإِسْقاطِ الواو هكذا: (سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني الَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر). ولكنَّ الباحِثَ الحالِيَّ يَتَناوَلُ التَّرْكيبَ الّذي بالواو مِنْ وِجهةِ نظر اللّغويّات التّاريخيَّة، فَيَرْصُدُ اسْتِعْمالَهُ مِنْ قَديم، وَيُرَجِّحَ أَن يَكون المَوْصول مِنْ حَيْثُ عَلاقَتُهُ بِمرجعِهِ قَدْ مَرَّ تَرْكيبِيّاً بِخَمْسِ مَراحِلَ لغويَّةٍ مُخْتَلِفَة، كما يَلْمَحُ في اجْتِلابِ هذهِ الْواوِ للتَّرْكيب دِقَّةً تركيبيَّةً وَدلاليَّةً مُتَناهِيَة.

الكلمات الدّالّة: الواو، الواو الزّائدة، الواو المقحمة، الواو المرفوضة، واو الّذي، واو الموصول.

.

* مركز اللغات وَقِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّة، جامعة اليرموك، إربد/الأردنّ، الرَّمز البريديّ: (٢١١-٦٣)، ص.ب: (١٢٠٥).
قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة، العين/الإمارات العربيّة المتّحدة، ص.ب: (١٥٥٥١).

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

Superfluous ‘Wāw’ in Arabic: “Relative's ‘Wāw’” as an Example

Prof. Omar Yousef Okasha

Abstract

The researcher's main concern is with the use of "wāw" in Arabic language that is rejected by a group of modern Arab researchers. It is reflected in the position of **wāw** (وَ) – said to be superfluous **wāw** - before a relative, in a way thought to be contradictory to Arabic uses (e.g. sayabda'-u qriib-an 'al-faSl-u ddiraasiyy-u θθaaniiwa-llaðii muddat-u-huθalaaθat-u 'ashhur-en, The Second Semester will start soon, and which lasts three months), considering that the position of the relative phrase (the relative+its subordinate) in the structure replaces the adjective's position. Though it is not permissible to separate between the relative and its subordinate using **wāw** (وَ), and that the structure would be grammatically correct upon removing this **wāw** (وَ), as in (sayabda'-u qariib-an 'al-faSl-u ddiraasiyy-uθθaanii llaðii muddat-u-hu θalaaθat-u 'ashhur-en, The Second Semester will start soon, whose duration is three months), the researcher addresses this structure from a historical linguistics perspective. In this response, he detects its ancient uses, and assumes that "the relative", in terms of its relation with its subordinate, has structurally passed through five different linguistic phases. The researcher also hints that adding this "**wāw**" (وَ) to such structures added a structural accuracy and an endless semantics.

Keywords: wāw, superfluous wa, Rejected wāw, 'Allaðii wāw, Relative's wāw.

الواو "المقحمة" في اللّغة العربيّة[١] واو الموصول أنموذجاً

استهلال

"الواو المقحمة"، في عُرف الباحث الحاليّ، هي كلّ واو ظَنَّ نفرٌ مِن الباحثين المحْدثين أنّها مُخالِفة سنن الاستعمال العربيّ، أو أنّ استعمالها "خطأ"، أو أنّه لا مُسوِّغ لاستعمالها في التّركيب، أو أنّها جاءت بِلا معنى. منها الواو الّتي هي مَدار الحديث في هذا البحث: "واو الموصول" أو "واو الّذي"، كما في المثالينِ اللّذَينِ سيَكونانِ محور حديثنا في ما يلي مِن صفحات البحث: (يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض)، و(سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر). ومن "الواو المقحمة"، كذلك، "واو (حتّى) القَبليّة"، كما في الجملة: (نَفْتَحُ مِنَ السّاعَةِ العاشِرَةِ صباحاً وَحَتّى الثّالِثَة مساءً)، و"واو (حتّى) البَعديّة" كما نجدُ في الجملة: (كلامه خطير حتّى ولو لم يُنفّذه).

كما أَعُدّ مِن "الواو المقحمة" ما يمكن تسميته "واو الاستغراق الزّمنيّ"، وهي الواو الآتية ضِمن المتوالية التّركيبيّة: (منذ+زمن+و+إسناد)، على نحو ما نَجِد في الجملتين: (منذ سنة وأنا أعمل لأعيش هذه اللّحظة)، و(أكّد صاحب المتجر أنّ الأسواق منذ أشهر وهي تشهد حالة مِن الرّكود). وأَجِدُ مِن "الواو المقحمة"، أيضاً، الواو الّتي أُسمّيها"واو سَبْق القول"، على نحو ما نَجِد في الجملتين: (كما سَبَقَ وقلتُ: إنَّ التّعليم يبدأ في المنزل، لكنّه يستمِرّ خارجه)، و(يُذْكَرُ أنّ الرّئيس الأمريكيّ سَبَقَ وأفادَ بأنّ بلاده ستنسحب مِن معاهدة الصّواريخ المتوسّطة والقصيرة المَدى). كما أنّ منها"واو بل"، أو الواوَ الآتيةَ بَعد (بل) في: (بَلْ وَ...)[٢]، كالقول: (لا يتنافى تناوُل المُنشِّطات مع القيم الأخلاقيّة فقط، بل ويُؤدّي إلى المنافسة غير المتكافئة بين الرّياضيّين ويَعكس نوعاً من الغشّ والخداع والمنافسة غير الشّريفة).

مبتدأ الحكاية

لَحَظَ (أَحْمَد مُخْتار عُمَر) اسْتِخْداماً مُعَيَّناً لِلْواوِ في لُغَةِ الإِعْلام، تَمَثَّلَ في مَجيءِ الْواوِ قَبْلَ الاسْمِ الْمَوْصول كَما في الجُمْلَة:

---

(١) أَنْجَزْتُ هذا الْبَحْثَ في أَثْناءِ خدمتي في **قِسْم اللُّغَةِ العربيَّة وَآدابها مِنْكُلِّيَّة العُلومِ الإِنْسانيَّة وَالاجْتِماعِيَّة في جامعة الإمارات العربيَّة المتَّحدة.**

(٢) قدْ يَحْسُنُ أنْ نُسارِعَ إلى تسمية هذه الواو "**واو الحَلْوى**" تَظَرُّفاً، وتَحسُّباً مِن أنْ يُبادِرَ أحد "المُخطّئين" فيَنعى علينا استخدامَنا هذه الواو بتسميته إيّاها "**واو البَلْوى**" تشنيعاً وتنفيراً مِن استعمالها، مستفيداً مِن الإيقاع أو التّناسُب الصّوتيّ الملموح لمَجيء الواو عَقِب الأداة (بل): **(بل و...)** الّذي قد يُحيل الذِّهن إلى **(البلوى)!**

(١) يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض.

وَقَدْ خَطَّأَ (مُخْتار عُمَر) هذا الاسْتِخْدامَ، وَحَكَمَ بِزِيادَةِ الْواو ذاكِراً أَنَّ الصَّوابَ حَذْفُها. قال: "وَواضِحٌ أَنَّ الاسْمَ الْمَوْصول هُنا يَقَعُ نَعْتاً لِمَنْعوتٍ قَبْلَه، فَلا مَعْنى لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواو"[(١)].

كَما ذَهَبَ (مَكّي الحَسَني) الْمَذْهَبَ نَفْسَهُ في تَخْطِئَةِ هذا الاسْتِخْدامِ الَّذي لِلْواو، حَيْثُ قال: "كثيراً ما يُزاد هذا الحرفُ حيثُ لا داعِيَ لوجوده"، وَمِمّا مَثَّلَ لَه الجُمْلَةُ:

(٢) سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر.

وَرَأى (الحَسَني) أَنَّ إقحامَ الواو في هذا المثال وأشباهِهِ لا مُسَوِّغَ له[(٢)].

وَإِذا كانَ مِنَ الْيَسيرِ جِدّاً أَنْ يُسارِعَ أَيُّنا إِلى الحُكْمِ بِخَطَأِ التَّرْكيبَيْنِ (١) وَ(٢)، بِحُجَّةِ أَنَّهُما يَسْتَقيمانِ بِاطِّراحِ الْواوِ عَلى النَّحْو:

(١أ) يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ الَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض.

(٢أ) سيبدأ قريباً الفصل الدِّراسيُّ الثّاني الَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر.

---

(١) عُمَر، أَحْمَد مُخْتار، **أَخْطاءُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الْمُعاصِرَة: عِنْدَ الكُتّابِ وَالإِذاعِيّين**، ط٤، عالَم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٨٦. وقد أعادَ (أحمد مختار عمر) المثالَ نفسَه في (معجم الصّواب اللّغوي) دون تغيير إلّا ما كانَ مِن تغييره وصف "سوق القاهرة" بـ "الدوليّ" لا "الدّوليّة"، وظلَّ على الاعتقادِ بخطأ مجيء الواو قبل الموصول على هذا النّحو، قال: ""يَفْتتح الرّئيس سوق القاهرة الدّوليّ والذي يُقام بأرض المَعارِض" [مرفوضة] لإقحام الواو قَبْلَ الاسم الموصول "الذي". الرّأي والرّتبة: "يَفْتتح الرّئيس سوق القاهرة الدّوليّ الذي يُقام بأرض المَعارِض" [فصيحة] الاسم الموصول "الذي" وَصْفٌ لسوق القاهرة الدّوليّ، والصّفة لا تُعْطَفُ على الموصوف، ولا يَصِحّ تخريج المثال على عطف الاسم الموصول على "أل" الموصولة، كما أمكنَ في أمثلة أُخْرى، لأنّ الاسم الموصول هنا لم يُسْبَقْ بمشتقّ محلّى بأل" (عُمر، أحمد مختار (بمساعدة فريق عمل)، **معجم الصّواب اللّغويّ**، ط١، عالَم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ٤٥٦/١، المادّة (٣٠٦٧): سوق القاهرة والذي)، وانظر الرأي نفسه بل الكلام نفسه دون تغيير في قسم القضايا مِن المعجم عينِه: (عُمر، أحمد مختار (بمساعدة فريق عمل): معجم الصّواب اللّغويّ، قسم القضايا، ٩٨٨/٢، المادّة (٧٢٩)، مَنْع زيادة الواو قبل الاسم الموصول).

(٢) الحَسَني، مَكّي، **نحو إتقان الكتابة العِلميَّة باللغة العربيَّة**، ط١، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيّة، دمشق، ٢٠٠٩، ص٩٢.

فَإِنَّ مِنَ الْعَسيرِ عَلى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلى السَّبَبِ الَّذي مِنْ أَجْلِهِ جيءَ بِهذِهِ الْواوِ في هذا الْمَوْقِع! أَمِنَ الْمَعْقولِ أَنَّ عَرَبِيَّةَ الإِعْلامِ– أَوْ عَرَبِيَّتَنا الْمُعاصِرَةَ أَوْ غَيْرَها– تَعْتَبِطُ في أَمْرِ هذِهِ الْواوِ أَوْ تَعْبَث، مَعَ أَنَّها–أَيْ عَرَبِيَّة الإِعْلام– آخِرُ مَعاقِلِ العَرَبِيَّةِ الْفُصْحى في وَقْتِنا الْحاضِر، في ما يَرى نَفَرٌ مِنَ الدّارِسين[1]؟ أَيُمْكِنُ أَنْ يَكونَ ذلِكَ الاسْتِخْدامُ الَّذي لِلْواوِ لِغَيْرِ ما سَبَب؟!

مِنَ الْمَعْروفِ أَنَّهُ ما مِنْ شَيْءٍ إِلّا وَلَهُ سَبَب، حَتّى الأَخْطاء أَوِ الأَغْلاط لَها مُسَبِّباتٌ تَقِفُ مَسْؤولَةً عَنْ إِنْتاجِها أَوِ اجْتِراحِها، فَلَيْسَت تَأْتي مِنْ فَراغ. وكم أَعجَب مِنَ المُخَطِّئين المُكتفينَ بالتّخطيء، أوِ المُنتهِجينَ منهج التّخطيء لا يَتَجاوزونه إلى غيره في سياق تناوُلِهِمُ "الأخطاء"! فلوْ صَحَّ تخطيئهم–جدَلاً–، فإنّ هناك عِلماً عظيماً يقف خلف تلك "الأخطاء" المفترَضة، عِلماً يتغيّى معرفة الأسباب الكامنة وراء "الأخطاء" المفترَضةِ المتكلَّمِ عنها، يمكن أن نُطْلق عليه "علم الأخطاء" أو "علم أسباب الخطأ" أو "علم مسبِّبات الخطأ"! مَنْ سيتكلَّم عن الدّافع أو المُحرِّك إلى تلك "الأخطاء اللّغويّة" إن لم يتكلَّم عنها المُخَطِّئون أو غيرهم مِن العُلماء والباحثين اللّغويّين، وهي دوافع لا يمكن إلّا أن تكون–في كلّ مرّة– دوافع لغويّة؟! الحقيقة أنّ هُجران التّخطيء، واستبدالَ الوصفِ به والتّفسير، فيهما–أي في الهجران والاستبدال– خيرٌ عظيم وعِلم وفير.

فَإِذا ما افْتَرَضْنا–جَدَلاً– أَنَّ اسْتِخْدامَ الْواوِ في (١) وَ(٢) خَطَأٌ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالْمَسْأَلَةِ–في رَأْيي– يَبْدَأُ بَعْدَ تِلْكَ التَّخْطِئَة، وَلا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَقَّفَ عِنْدَها بِحالٍ مِنَ الأَحْوال، لأَنَّهُ لا يَصْعُبُ عَلى طَلَبَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَشُداتِها، فَضْلاً عَنْ دارِسيها وَالْباحِثينَ في عُلومِها، التَّوَصُّلُ إِلى كَوْنِ الْواوِ "زائِدَةً" في ذلِكَ الاسْتِخْدام! التَّوَصُّلُ إِلى كَوْنِها "زائِدَةً" لَيْسَ شَيْئاً ذا بالٍ في الحقيقة، المهمُّ في المسألةِ مَعْرِفَةُ لِمَ زيدَتِ الْواو؟! هذا هُوَ بِالتَّحْديدِ عَيْنُ ما يَجِبُ التَّوَقُّفُ عِنْدَهُ في الْمَسْأَلَةِ وَدِراسَتُه، لا أَنْ يُكْتَفى بِالتَّخْطِئَةِ وَالْقَوْلِ: "لا مَعْنى لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواو"، أَو "لا داعِيَ لوجودِ الْواو"!

(١) مِنْ حَديثٍ شِفاهِيٍّ دارَ، ذاتَ يَوْمٍ، بَيْني وَبَيْنَ أَحَدِ الأَصْدِقاء، هُوَ الأستاذ الدّكتور (جمال مقابلة) مِن قِسْمِ اللّغةِ العربيَّة وآدابِها في الْجامِعَةِ الْهاشِمِيَّة في الأردنّ وَجامِعَةِ الإِماراتِ العربيَّةِ المتَّحِدة، حيثُ يَنْظُرُ د. جمال إلى تَأْثيرِ الإِعْلام في العربيَّةِ المعاصِرَة نَظْرَةً تَفاؤلِيَّة، فيَرى أنّ العربيَّة قد حَصَّلَت مِنَ الإِعْلامِ خَيْراً لَمْ تَحْظَ بِهِ مِنْ قَبْل، ذلِكَ أَنَّ الإِعْلامَ اسْتَطاعَ–على امْتِدادِ الْوَطَنِ العَرَبِيّ– تَوْحيدَ العربيَّةِ لِتَكونَ لُغَةً واحِدَةً تقريباً لِمَجْموعٍ بَشَرِيٍّ يَزيدُ على٣٠٠ مِليون نَسَمَة، وَهِيَ لُغَةٌ فَصيحَةٌ إلى حَدٍّ ما، خاصَّةً إِذا ما تَعَلَّقَ الأَمْرُ بِلُغَةِ الأَخْبارِ وَالبرامِجِ الحِوارِيَّة والثَّقافِيَّة.

وَمِمّا تَجْدُرُ الإشارة إليه، والتّنبيه كثيراً عليه، أنَّ (أحمد مختار عُمر) و(مكّي الحَسَني) لم يَكونا الوحيدَين اللّذَيْنِ رَفضا "واو الموصول"، أو "واو الّذي"، أوِ "الواو المقحمة"، فثمّة أربعة وعشرون باحثاً على الشّابكة، مِمّا يُسمّى "مَجْمع اللّغة العربيّة الافتراضِيّ"، قد رفضوا استخدام هذه الواو قولاً واحداً، على اعتبارِ أنّ "استعمالها في هذا الأسلوب الشائع مع الاسم الموصول لا يستقيم؛ لكون المراد من استعمال الواو العاطِفة المغايَرة. وعطف الصّفة على موصوفها في العموم يخالف الأصل، فلا يقال: شَهِدَ بهذا زيدٌ والفقيهُ، على أنّ الفقيه صفةٌ لزيد، إنما: شَهِدَ بهذا زيدٌ الفقيهُ، "ولم تُعْطَف الصفةُ على الموصوف من حيث كان الشيء لا يعطف على نفسه لفساده"، لأنّ "الصفة والموصوف كالشيء الواحد""[١].

وقد نَصَّ قرار الرّفض على ما يأتي: "بعد الاطّلاع على الورقات الأربع المقدَّمة في هذا الموضوع وما أثارته من نقاشات علميَّة، عُرضَتْ مسوَّدة القرار على لجنةٍ علميّة فرأت بالإجماع أنَّ هذه الواو المقحمة بين الصّفة الموصولة وموصوفها تُغيِّر بإقحامها المعنى وتُحوّله من النّعت إلى عطف المتغايرات؛ لأنّها توهِمُ العطف خلافاً لمراد المتكلِّم، فوَجَبَ حذفُها والاستغناء عنها دفعاً للّبس وموافقةً للشائع الفصيح مِن كلام العرب القائم على الوضوح والبيان لا على الإشكال والإيهام، فإنْ تكرَّر الاسم الموصول جاز دخول الواو عليه، لأنّها حينئذ تَخْرج من الوصف إلى عطف الصفات.

مجمع اللّغة الافتراضيّ

المدينة المنوَّرة

١٨ صفر ١٤٣٨هـ الموافق ١٨ نوفمبر ٢٠١٦م"[٢].

زيادة الحرف أو الأداة لا تَعني عبث النّاطِق أو خطأ التّركيب

وإذا كانَ صَحيحاً جِدّاً ما قالَهُ (أَحْمَد مُخْتار عُمَر)، مِنْ أَنَّ الْمَوْصول في (١) يَقَعُ نَعْتاً لِمَنْعوتٍ قَبْلَه، وَهُوَ الْحاصِلُ في (٢) أَيْضاً، فإنَّهُ لا يَصِحُّ قَوْلُه: إِنَّهُ "لا مَعْنى لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواو"، مِنْ ثَلاثِ

(١)موقع مَجمع اللّغة العربيّة الافتراضيّ، **القرار الخامس والعشرون:**
https://almajma3.blogspot.com/search/label/02%20قرارات%٢٠المجمع%٢٠الافتراضي?updated-max=2018-01-19T09:59:00%2B03:00&max-results=20&start=4&by-date=false

(٢) السّابق نفسه.

جِهات: الأولى أَنَّ بَعْضَ السّادَةِ الْعُلَماءِ، وَهُمُ "الْكوفِيّونَ وَالأَخْفَش وَجَماعَة"[١]، قَدْ جَوَّزوا زِيادَةَ الْواو[٢]، احْتِجاجاً بِقَوْلِ مَوْلانا-سبحانه-: ﴿وَكَذلِكَ نُري إِبْراهيمَ مَلَكوتَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكونَ مِنَ الْموقِنين﴾[٣]، وَقَوْلِه-تَبارك وتعالى-: ﴿فَلَمّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبينِ. وَنادَيْناهُ أن يا إِبْراهيم﴾[٤]، وَقَوْلِ الشّاعِر:

حَتّى إذا قَمِلَتْ بُطونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمْ أَبْناءَكُمْ شَبّوا

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنا ... إِنَّ اللَّئيمَ الْعاجِزُ الْخَبُّ[٥]

(١) اِبْن هِشامٍ الأَنْصارِيّ، أبو محمَّد عبد الله جَمال الدّين بن يوسف (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م)، **مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب**، تَحْقيق وَشَرْح: عَبْد اللَّطيف مُحَمَّد الْخَطيب، ط١، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلثَّقافَةِ وَالْفُنونِ وَالآداب، السِّلْسِلَةُ التُّراثِيَّةُ: (٢١)،٢٠٠٠م، ٣٨٨/٤ (وانظر: البغدادِيّ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ/١٦٨٢م)، **خزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م، ٤٣/١١، الشّاهد (٨٩١): فَلَمّا أَجَزْنا ساحَةَ الحيّ). وَأَمّا صاحِبُ (الإِنْصاف)، فَقد صرَّحَ بأسماء جماعة البصريّين الذّاهبين إلى القول بزيادة الواو: "ذَهَبَ الْكوفِيّونَ إِلى أَنَّ الْواوَ العاطِفَةَ يَجوزُ أَنْ تَقَعَ زائِدَةً، **وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبو الْحَسَنِ الأَخْفَش وَأَبو العَبّاسِ المُبَرّد وَأَبو القاسِمِ بن بَرْهان مِنَ البَصْرِيّين**" (الأنبارِيّ، كَمال الدّين أبو البَرَكات عَبد الرّحمن بن محمَّد بن أبي سَعيد(ت٥٧٧هـ/١١٨١م)،**الإِنْصاف في مَسائِلِ الْخِلاف بَيْنَ النَّحْوِيّينَ البَصْرِيّينَ وَالْكوفِيّين، ومعه كتاب: الانْتِصاف مِنَ الإِنْصاف لمحمَّد مُحْيي الدّين عبد الحَميد**، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، ٢٠٠٧م، الْمَسْأَلَة (٦٤)، ٣٧٤/٢). وَأَمّا (ابْنُ يَعيش) فَقَدْ أشارَ إلى تجويز البغداديّينَ زيادة الواو، قال: "وَاعْلَمْ أَنَّ **الْبَغْدادِيّينَ** قَدْ أَجازوا في الْواوِ أَنْ تَكونَ زائِدَة" (ابن يعيش، موفَّق الدّين يَعيش بن عَلِيّ بْنِ يَعيش (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، **شرح المُفَصَّل**، عالم الكتب، بيروت، دونَ تاريخ، ٩٣/٨).

(٢) قَوْلي بِأَنَّ الكوفِيّينَ قالوا بِـ"**زِيادَةِ**" الحرف، إِنَّما هُوَ مِنْ بابِ التَّجَوُّزِ وَالتَّسَمُّحِ عَلى ما شاعَ مِنْ أَمْرِ المُصْطَلَح، ذلِكَ أَنَّ (ابْنَ يَعيش) قالَ شارِحاً: "يُريدُ بِالصِّلَةِ أَنَّها زائِدَة، وَيَعْني بِالزّائِدِ أَنْ يَكونَ دُخولُهُ كَخُروجِهِ مِنْ غَيْرِ إِحْداثِ مَعْنى، **وَالصِّلَةُ وَالْحَشْو مِنْ عِباراتِ الكوفِيّين، وَالزِّيادَةُ وَالإِلْغاء مِنْ عِباراتِ البَصْرِيّين**" (ابن يَعيش، شرح المُفَصَّل، ١٢٨/٨).

(٣) الأَنْعام ٦: ٧٥.

(٤) الصّافّات ٣٧: ١٠٣-١٠٤.

(٥) أُنْظُر: العلائِيّ، صَلاح الدّين خَليل بن كَيْكَلْدي (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، **الْفُصولُ الْمُفيدَة في الْواوِ الْمَزيدَة**، تَحْقيق: حَسَن موسى الشّاعِر، ط١، دار البَشير لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، عَمّان/ الأُرْدُنّ، ١٩٩٠م، ص١٤٦ و٥٣. وَأَمّا البَصْرِيّون، فَلَمْ يَقولوا بِزِيادَةِ الْواو. قالَ (العَلائِيّ): "وَالَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهورُ البَصْرِيّينَ أَنَّها لَيْسَتْ زائِدَة، وَإِنَّما هِيَ عاطِفَةٌ عَلى مَحْذوفٍ مُقَدَّر" (العلائِيّ، الْفُصولُ الْمُفيدَة في الْواوِ الْمَزيدَة، ص٥٤).

وقد جاء هذان البيتان في (لسان العرب) مثالاً للواوات "التي تَدْخُل في الأجوبة فتكون جواباً مع الجواب، ولو حُذِفت كانَ الجواب مكتفِياً بنفسه"(١).

كما قيلَ بِزِيادَةِ الْواوِ في ﴿وَمِنْ﴾ مِنْ قَوْلِ رَبِّنا–جَلَّ جَلالُه وعزّ جمالُه–: ﴿فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحاً وَالَّذِينَ ءامَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِىُّ الْعَزِيزُ﴾(٢)، أَيْ: "(مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) فيتعلَّق ﴿مِنْ﴾ بـ﴿نَجَّيْنا﴾"(٣).

وَجاءَ، في كِتاب (الْجُمَل في النَّحْو) المَنْسوبِ لِلْخَليلِ بْنِ أَحْمَد (١٧٥هـ)، ذِكْرٌ لِواوٍ سَمّاها (واو الإِقْحام)، فَحَكمَ عَلى (الْواوِ) في قَوْلِهِ–تَبارَكَ–: ﴿إِنَّ الَّذينَ كَفَروا وَيَصُدّونَ عَنْ سَبيلِ اللهِ﴾(٤) بِأَنَّها "واو إِقْحام"(٥)، وَالْمَعْنى: "يَصُدّون"(٦)، وَمِثْلُه: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنا موسى وَهارونَ الفُرْقانَ وَضِياءً﴾(٧)، "مَعْناهُ: آتَيْنا موسى وَهارونَ الفُرْقانَ ضِياءً. لا مَوْضِعَ لِلْواوِ ههُنا، إِلّا أَنَّها أُدْخِلَتْ حَشْواً"(٨). وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ القَيْس:

فَلَمّا أَجَزْنا ساحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحى بِنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ(٩)

"مَعْناهُ: انْتَحى. فَأَدْخَلَ الْواوَ حَشْواً، وَإِقْحاماً"(١٠). وَجاءَ في شَرْحِ الْبَيْت: "وَالْواو في قَوْلِهِ: "وَانْتَحى" زائِدَةٌ عِنْدَ الْكوفِيّينَ، وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيّينَ لِلْعَطْف. وَجَوابُ (لَمّا) مَحْذوفٌ لِعِلْمِ السّامِعِ"(١١).

(١) ابن منظور، أَبو الفَضْلِ جَمال الدّين محمَّد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م)، **لِسان العرب**، ط١، دار صادِر، بيروت، ١٩٩٠م، و (حرف الواو).

(٢) هود ١١: ٦٦.

(٣) أَبو حَيّان الأَنْدَلُسِيّ، مُحَمَّد بن يوسُف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **تَفْسير البَحْر المُحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمَّد معوض، شارَكَ في تحقيقه: زكريّا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، قرّظه: عبد الحيّ الفرماوي، ط١، دار الكتب العلميَّة– لُبْنان/ بيروت،١٩٩٣م، ٥/٢٤١.

(٤) الحجّ ٢٢: ٢٥.

(٥) الفَراهِيدِيّ، الخَليل بن أحمد (ت١٧٠هـ/٧٨٦م)، **الْجُمَلُ في النَّحْو**، تَحْقيق: فَخْر الدّين قَباوَة، ط١، مُؤَسَّسَةُ الرِّسالَة، بَيْروت، ١٩٨٥م، ص٢٨٨.

(٦) السّابق نفسه، وَانْظُرْ: بسندي، خالِد، **تَعَدُّد المُصْطَلَحِ وَتَداخُلُه: قِراءة في التُّراثِ اللُّغَوِيّ**، مجلَّة التُّراث العربيّ، السَّنة (٢٥)، العَدَد (٩٨)، اتّحاد الكُتّاب العَرَب، دِمَشْق، (حزيران) ٢٠٠٥م، ص٢٤–٤٩.

(٧) الأَنبياء ٢١: ٤٨.

(٨) الفَراهِيدِيّ، الْجُمَلُ في النَّحْو، ص٢٨٨.

(٩) امرؤ القيس، **ديوان امرئِ القَيْس** (سِلْسِلَة ذَخائِرِ الْعَرَب: ٢٤)، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إِبْراهيم، ط٥، دار المَعارِف، القاهِرَة، ص١٥.

(١٠)الفَراهِيدِيّ، الْجُمَلُ في النَّحْو، ص٢٨٨.

(١١)امرؤ القيس، ديوان امرئِ القَيْس، ص١٥.

ولقد ذَكَرَ (البغدادِيّ) أنّ الخلاف مَبْنِيّ على أنّ ما بعد البيتِ هو قوله:

إذا قُلْتِ هاتي نَوِّليني تَمايَلَتْ ... عَلَيَّ هَضيمَ الكَشْحِ رَيّا المُخَلْخَلِ

فإنَّ (لَمّا) تقتضي جواباً، ولا شيءَ في البيتين: البيتِ مَوْطِنِ الشّاهد والبيتِ الذي يَليه، صالِحٌ لأنْ يَكونَ جواباً، ومِن هُنا قال الكوفِيّون: "(انتحى) هو الجواب والواو زائدة. وقال البصْرِيّون: الواو عاطفة والجَوابُ مَحْذوف تقديرُهُ: "فَلَمّا أجَزْنا وَانتَحى بِنا بطن خبتٍ أمِنّا"، أوْ "نِلْتُ مَأْمولي"، ونحو ذلك"[(١)].

وَقَدْ وَجَدْنا (الْهَرَوِيّ) (٤١٥هـ)، وَهُوَ يُعَدِّدُ مَواضِعَ الْواو، يَذْكُرُ الْواوَ المُقْحَمَةَ وَيُفَسِّرُها بِأَنَّها هِيَ الزّائِدَة، ولم يَكْتَفِ بهذا، فَضَرَبَ مِثالاً على هذِهِ الواو الزّائِدَةِ مِنْ كِتابِ رَبِّنا–سُبْحانَه–،قال: "وَتَكونُ مُقْحَمَةً–أَيْ زائِدَةً في الْكَلام–، لَوْ لَمْ تَجِئْ بِها لَكانَ الْكَلامُ تامّاً، كَقَوْلِهِ–عَزَّ وَجَلَّ–: ﴿فَلَمّا ذَهَبوا بِهِ، وَأَجْمَعوا أَنْ يَجْعَلوهُ في غَيابَةِ الْجُبِّ، وَأَوْحَيْنا إِلَيْه﴾[(٢)]، الْمَعْنى: أَوْحَيْنا إِلَيْه، فَتَكونُ: (أَوْحَيْنا) جَوابَ ﴿فَلَمّا﴾. وَكَذلِكَ قَوْله: ﴿فَلَمّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبينِ وَنادَيْناهُ﴾[(٣)]، المَعْنى: نادَيْناهُ، وَالْواوُ فيهِ مُقْحَمَة. وَمِثْلُهُ قَوْلُه: ﴿حَتّى إِذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها﴾[(٤)]، المَعْنى: حَتّى إِذا جاؤوها فُتِحَتْ أَبْوابُها، فَتَكون (فُتِحَتْ) جَوابَ (حَتّى)"[(٥)]. ولقد يترتّب، بكلّ بساطة، على هذا الرّأي في الآية السّابقة مِن سورة يوسف: ﴿فَلَمّا ذَهَبوا بِهِ، وَأَجْمَعوا أَنْ يَجْعَلوهُ في غَيابَةِ الْجُبِّ۝، وَأَوْحَيْنا إِلَيْه﴾، أن لا توضَعَ علامة الوقف الجائز (ج) في المصحف الشّريف فوق آخر كلمة (الجُبّ)، ذلك أنّ هذا الموطن لا يُشكِّل نهايةً للجملة حسب الرّأي القائل بزيادة الواو في ﴿وأوحينا﴾، وكَونِ (أوحينا) جواباً لِـ(لَمّا) في الآية.

وَقَدْ أَكَّدَ (الهَرَوِيُّ) مَجيءَ الْواوِ مُقْحَمَةً حينَما ذَهَبَ إلى أَنَّها "لا تُقْحَمُ إِلّا مَعَ (لَمّا) وَ(حَتّى)، وَلا تُقْحَمُ مَعَ غَيْرِهِما إِلّا في الشّاذّ، كَقَوْلِهِمْ: "رَبَّنا وَلَكَ الْحَمْد"، المَعْنى: رَبَّنا لَكَ الْحَمْد، وَالْواوُ مُقْحَمَة. وَقالَ

(١) البغدادِيّ، خزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العرب، ٤٣/١١، الشّاهد (٨٩١): فَلَمّا أَجَزْنا ساحَةَ الحيّ. وقد أشار (البغدادِيّ) إلى رواية أُخرى للبيت الذي يلي البيتَ مَوْطِنَ الشّاهد، هكذا:

هَصَرْتُ بِفودَيْ رأسِها فَتَمايَلَتْ ... عَلَيَّ هضيمَ الكَشْحِ رَيّا الْمُخَلْخَلِ

وعلى هذه الرِّواية تَكونُ "هَصَرْتُ" جوابَ (لَمّا) عند الفريقَيْنِ، "فلا زيدة ولا نَقص" (البغدادِيّ، خزانة الأدب ولُبّ لُباب لِسان العرب، ٤٣/١١، الشّاهد (٨٩١): فَلَمّا أَجَزْنا ساحَةَ الحيّ).

(٢) يوسف ١٢: ١٥.

(٣) الصّافّات ٣٧: ١٠٣–١٠٤.

(٤) الزُّمَر ٣٩: ٧٣.

(٥) الهَرَوِيّ، **كِتاب الأُزْهِيَّة في عِلْمِ الْحُروف**، تحقيق: عبد المُعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مَجْمَع اللّغة العربيَّة، دِمَشْق، ١٩٩٣م، ص٢٣٤.

قَتادَة: إنَّ جَوابَ الجَزاءِ في قَوْلِهِ–عَزَّ وَجَلَّ–: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ قَوْلُهُ: ﴿أَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ﴾، يَعْني أَنَّ الْواوَ في قَوْلِهِ: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّها﴾ مُقْحَمَة"(١)، ثُمَّ فَسَّرَ (الهَرَوِيّ) الْمُقْحَمَ مَرَّةً ثانِيَةً بَعْدَ ذلِكَ مُباشَرَةً في قَوْلِه: "وَمَعْنى الْمُقْحَمِ أَنْ يَكونَ الْحَرْفُ مَذْكوراً على نِيَّةِ السُّقوط"(٢).

ولا أدري كيف حَكَمَ (الهَرَوِيّ) بشُذوذ الواو في (رَبَّنا وَلَكَ الحمد)، ونحن نَقرأ في التّنزيل آياتٍ عِدّة فيها: ﴿رَبَّنا و...﴾، كما في:

﴿رَبَّنا وَاجْعَلْنا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾(٣)،

﴿رَبَّنا وَابْعَثْ فيهِمْ رَسولاً مِنْهُمْ يَتْلو عَلَيْهِمْ آياتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ وَالحِكْمَةَ وَيُزَكّيهِم﴾(٤)،

﴿رَبَّنا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنا إِصْراً كَما حَمَلْتَهُ عَلى الَّذينَ مِنْ قَبْلِنا. رَبَّنا وَلا تُحَمِّلْنا ما لا طاقَةَ لَنا بِه﴾(٥)،

﴿رَبَّنا وَآتِنا ما وَعَدتَّنا عَلى رُسُلِكَ﴾(٦)،

﴿رَبَّنا وَتَقَبَّلْ دُعاء﴾(٧)،

﴿رَبَّنا وَأَدْخِلْهُمْ جَنّاتِ عَدْنٍ الَّتي وَعَدتَّهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وَأَزْواجِهِمْ وَذُرِّيّاتِهِم﴾(٨)؟!

وَإِنَّ اسْتِعْمالَ الْواوِ عَلى هذا النَّحْو، يُذَكِّرُني بِمُناقَشَةٍ لِرِسالَةِ ماجِسْتير قبلَ سَنَوات، اعْتَرَض فيها أَحَدُ الأَساتِذَةِ الْمُناقِشينَ عَلى واوٍ واقعة بعد اسم الإشارة، قالَ الأستاذ المناقِش إنّ الطّالِب أَكْثَرَ مِنِ اسْتِخْدامِها في رسالته، مِثْل: (هذا وَقَدْ قالَ بَعْضُ العُلَماءِ...)، (هذا وقد بَيَّنَ...)! وقد حَكَمَ الأستاذ على هذا الاستعمال بأنّه تأثُّر بعربيّة الإعلام، مَعَ أَنَّهُ أُسْلوبٌ عَرَبِيٌّ أَصيلٌ رَصينٌ لا شِيَةَ فيهِ الْبَتَّة، نَجِدُهُ في عدّة مَواطِن مِن كتاب ربِّنا–عَزَّ وَجَلَّ– نفسِه، كقوله–سبحانه–:

(١) السّابق، ص٢٣٦.
(٢) السّابق نفسه.
(٣) البقرة ٢: ١٢٨.
(٤) البقرة ٢: ١٢٩.
(٥) البَقَرَة ٢: ٢٨٦.
(٦) آل عِمْران ٣: ١٩٤.
(٧) إبراهيم ١٤: ٤٠.
(٨) غافِر ٤٠: ٨.

- ﴿كَذلِكَ وَقَدْ أَحَطْنا بِما لَدَيْهِ خُبْراً﴾[١]،
- ﴿ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُماتِ اللهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[٢]،
- ﴿ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اللهِ فَإِنَّها مِنْ تَقْوى القُلوبِ﴾[٣]،
- ﴿كَذلِكَ وَأَوْرَثْناها بَني إِسْرائيلَ﴾[٤]،
- ﴿هذا وَإِنَّ لِلطّاغينَ لَشَرَّ مَآب﴾[٥]،
- ﴿كَذلِكَ وَأَوْرَثْناها قَوْماً آخَرينَ﴾[٦]،
- ﴿كَذلِكَ وَزَوَّجْناهُمْ بِحورٍ عين﴾[٧].

وَذَكَرَ (المُرادِيّ) (٧٤٩هـ) الْواوَ الزّائِدَةَ في قَوْلِه: "ذَهَبَ الْكوفِيّونَ وَالأَخْفَش، وَتَبِعَهُمُ ابْنُ مالِك، إِلى أَنَّ الْواوَ قَد تَكونُ زائِدَة"[٨]. وَالظّاهِرُ أَنَّ (الْمُرادِيّ) لَمْ يَرُدَّ القولَ بزيادة الواو على عادَتِهِ في رَدِّ ما لا يَسْتَسيغُه، بَلِ اكْتَفى بِالْقَوْل: "وَمَذْهَبُ جُمْهورِ البَصْرِيّينَ أَنَّ الْواوَ لا تُزاد، وَتَأَوَّلوا هذِهِ الآياتِ وَنَحْوَها، عَلى حَذْفِ الْجَواب"[٩].

وَجَديرٌ بِالإِشارَةِ أَنَّ (ابْنَ هِشامٍ الأَنْصارِيَّ) (٧٦١هـ) ذَكَرَ (الْواوَ الزّائِدَةَ)، وَعَرَّفَها بِقَوْلِهِ: إِنَّها "واوٌ دُخولُها كَخُروجِها"[١٠]. وَحَكَمَ بِزِيادَةِ الْواوِ في الْبَيْتِ المُوالي قائِلاً: "وَالزِّيادَةُ ظاهِرَةٌ في قَوْلِه"[١١]:

وَلَـقَـدْ رَمَـقْتُكَ في الْمَجالِسِ كُلِّـها فَإِذا وَأَنْـتَ تُـعـيـنُ مَـنْ يَـبْـغِـيـنـي

(١) الْكَهْف ١٨: ٩١.
(٢) الحَجّ ٢٢: ٣٠.
(٣) الحَجّ ٢٢: ٣٢.
(٤) الشُّعَراء ٢٦: ٥٩.
(٥) ص ٣٨: ٥٥.
(٦) الدُّخان ٤٤: ٢٨.
(٧) الدُّخان ٤٤: ٢٥.
(٨) المُرادِيّ، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، **الجَنى الدّاني في حُروفِ الْمَعاني**، تَحْقيق: فخر الدّين قَباوَة وَمُحَمَّد نَديم فاضِل، ط١، دار الكُتُب العلميَّة–بَيْروت، ١٩٩٢، ص١٦٤–١٦٥.
(٩) السّابق، ص١٦٦.
(١٠) اِبْن هِشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، ٣٨٨/٤.
(١١) السّابق، ٣٨٩/٤.

وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ (مُغْني اللَّبيب) بِقَوْلِهِ: "وَالشّاهِدُ فيهِ أَنَّ الْواوَ زائِدَة، وَالزِّيادَة حَتْم، لأَنَّ (إذا) الفجائِيَّة لا تَدْخُلُ إلّا عَلى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ مُبْتَدَؤُها مُجَرَّدٌ مِنْ حَرْفِ الْعَطْف"(١).

كَما حَكَمَ (العلائِيّ) (٧٦١هـ) على الواوِ بأَنَّها زائِدة(٢) في قول أبي كبير الهُذَلِيّ:

فَإذا وَذلِكَ لَيْسَ إلّا حينَهُ وَإذا مَضى شَيْءٌ كأَنْ لَمْ يُفْعَلِ

"قال الأزهريّ: أَرادَ "فَإذا ذلِكَ"، يَعْني شَبابَه وَما مَضى مِنْ أيّام تمتُّعِه"(٣).

أَخْلُصُ إلى الْقَوْلِ: إنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُرْفَضَ أيُّ تَرْكيبٍ أَوْ يُخَطَّأَ لِمُجَرَّدِ كَوْنِ الْواوِ فيهِ زائِدَة، فَجلَّةَ الْعُلَماءِ قَدْ قالوا بِزِيادَةِ الْواوِ الَّتي هي "على نيّة السّقوط" حسب لفظ (الهرويّ)، أو الّتي "دُخولُها كَخُروجِها" حسب لفظ (ابن هشام الأنصاريّ). وَلَيْسَ الْمُرادُ مِنَ الزِّيادَةِ–بِطَبيعَةِ الحال– أَنَّ الزّائِدَ قَد دَخَلَ لِغَيْرِ مَعْنى، "بَلْ يَزيدُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّأْكيد، والتَّأْكيدُ مَعْنى صَحيح. قالَ سيبَوَيْهِ عُقَيْبَ ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُم﴾(٤) وَنَظائِرِهِ: فَهُوَ لَغْوٌ مِنْ حَيْثُ إنَّها لَمْ تُحْدِثْ شَيْئاً لم يَكُن قَبْلَ أَنْ تَجيء مِنَ الْمَعْنى سِوى تَأْكيدِ الْكَلام"(٥).

وَأَمّا الْجِهَةُ الثّانِيَةُ الَّتي لا يَصِحُّ مَعَها الْقَوْلُ: "لا مَعْنى لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواو" في المِثالَيْنِ المُتَقَدِّمَيْنِ (١) و(٢) وغيرِهِما، فَهِيَ أَنَّ هذا الْقَوْلَ يَصِمُ عَرَبِيَّتَنا–الْمُعاصِرَةَ وَغَيْرَها– بِالاعْتِباطِ وَالْعَبَث، وَهِيَ بَريئَةٌ كُلَّ البَراءَةِ مِنْ هذا الاتِّهام في المَوْطِنِ الْمَدْروسِ عَلى الأَقَلّ–كَما سَيَتَوَضَّح تباعاً–. وَأَمّا الْجِهَةُ الثّالِثَة، فَذلِكَ أَنَّ قاعِدَةَ عَدَمِ فَصْلِ النَّعْتِ عَنْ مَنْعوتِهِ بِالْواوِ أَوْ بِغَيْرِها، هِيَ–في الْحَقيقَةِ– مِنَ الْقَواعِدِ الَّتي يَكْتَسِبُها النّاطِقُ بِالْعَرَبِيَّةِ الْمُعاصِرُ مِنْ لَهْجَتِهِ الْمَحْكِيَّة، فَتَسْتَحْكِمُ بِهِ سَليقَةً، فَيَعيها وَيَتَمَثَّلُها عَمَلِيّاً، وَيُطَبِّقُها وَلا يُخْطِئُ وَجْهَ الصَّوابِ فيها!

فَلا أَظُنُّ أَنَّ ناطِقاً بِالْعَرَبِيَّةِ، أَكْمَلَ اكْتِسابَ الْعَرَبِيَّةِ بِنَجاحٍ، يُمْكِنُ أَنْ يَفْصِلَ النَّعْتَ عَنِ الْمَنْعوتِ بِالْواوِ فيقولَ: (الْتَقَيْتُ بِالمُدَرِّسِ وَالْيابانِيّ) قاصِداً أَنَّهُ الْتَقى بِالْمُدَرِّسِ الياباني! لا يُمْكِنُ لأَيِّ ناطِقٍ بِالْعَرَبِيَّةِ أَنْ يُنْتِجَ هذا التَّرْكيبَ الأَخيرَ إلّا قَصْدَ أَنْ يُفْهِمَ أَنَّهُ الْتَقى بِشَخْصَيْنِ يَعْرِفُهُما المتلقّي: أَحَدُهُما مُدَرِّسٌ وَالآخَرُ يابانِيّ. إذَن، فَعَرَبِيَّتُنا التي تَقولُ: (الْتَقَيْتُ بِالمُدَرِّسِ الياباني)، وَلا تُجيزُ القَوْلَ: (*الْتَقَيْتُ

(١) السّابق، ٣٩٠/٤، الحاشِيَة (٢).

(٢) العلائِيّ، الفُصول المُفيدة في الواو المَزيدة، ص٥٣–٥٤.

(٣) السّابق، ص٥٤.

(٤) النِّساء ٤: ١٥٥، والمائِدَة ٥: ١٣.

(٥) ابن يَعيش، شرح المُفَصَّل، ١٢٩/٨. وَانْظُر: السّامرّائِيّ، **دِراسَةٌ في حُروف الْمَعاني الزّائِدَة**، ط١، مطبعة جامعة بغداد، بَغْداد، ١٩٨٧، المُقَدِّمة، ص (د).

بِالمُدَرِّسِ واليابانِيّ) عَلى مَعْنى الأولى (أَيْ كَوْن المُلْتَقى بِهِ شَخْصاً واحِداً)، لا يُمْكِنُ أَنْ تُجَوِّزَ التَّرْكيبَيْنِ الماضِيَيْنِ (١، ٢) عَبَثاً أَوِ اعْتِباطاً أَوْ دونَما سَبَب!

وَبِالْعَوْدَةِ إِلى الْجُمْلَةِ (١)، جُمْلَةِ (أَحْمَد مُخْتار عُمَر): (يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتيتُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض)، وَالْجُمْلَةِ (٢) جُمْلَةِ (مَكّي الحَسَني): (سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذيمُدَّتُهُ ثلاثة أشهر)، نَجِدُهُما مُشْتَمِلَتَيْنِ عَلى نَعْتٍ آخَرَ لِلْمَنْعوتِ نَفْسِهِ وَلكنَّهُ يَرِدُ في الْجُمْلَةِ سابِقاً الْمَوْصولَ وَصِلَتَه، وَهُوَ كَلِمَةُ (الدَّوْلِيَّة) في (١)، وَكَلِمَةُ (الثّاني) في (٢)، فَالسُّؤالُ الْجَوْهَرِيُّ هُنا: إِذا كانَتْ عَرَبِيَّتُنا الْمُعاصِرَةُ تَعْتَبِطُ، فَلِمَ لَمْ تَسْمَحْ بِمَوْضَعَةِ الواوِ قَبْلَ هذَيْنِ النَّعْتَيْنَ: (الدَّوْلِيَّة) وَ(الثّاني) عَلى التَّوالي هكَذا:

(١ب) *يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ وَالدَّوْلِيَّةَ[1].

(٢ب) *سيبدأ قريباً الفصل الدِّراسيُّ وَالثّاني.

وَهُوَ اسْتِخْدامٌ لا مِراءَ في أَنَّهُ خَطَأٌ تَمُجُّهُ سَلائِقُ النّاطِقينَ بِالْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ وَكُلَّ يَوْم، وَلا نَجِدُ–في الْحقيقَةِ– مَنْ يَلْهَجُ بِهِ أَوْ مَنْ يُمْكِنُ أَنْ يُسَوِّغَه! فَلِمَ لَمْ يَسْتَسِغِ النّاطِقُ نَفْسُهُ أَنْ يَسْبِقَ هذا النَّعْتَ بِالْواوِ فيما وَجَدْناهُ يَسْبِقُ الاسْمَ الْمَوْصول بِالْواو؟!

هذا مِمّا يَجْعَلُني أُغَلِّبُ الظَّنَّ بِأَنَّ عَرَبِيَّتَنا الَّتي تَرْفُضُ سَبْقَ النَّعْتِ بِالْواوِ في الْقَوْلَيْنِ: (*يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ وَالدَّوْلِيَّة) و (*سيبدأ قريباً الفصل الدِّراسيُّ وَالثّاني)، وَتَقْبَلُ–هِيَ نَفْسُها– سَبْقَ النَّعْتِ بِالْواوِ حينَما يَكونُ النَّعْتُ الاسْمَ الْمَوْصول وَصِلَتَه كَما في: (يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض) وَ (سيبدأ قريباً الفصل الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر)، لا يُمْكِنُ أَنْ توسَمَ بِميسم الْعَبَثِ أَوِ الاعْتِباطِ أَوِ الْخَطَأ في حالٍ مِنَ الأحوال! كَما لا يُمْكِنُ–في الآنِ نَفْسِهِ– الاكْتِفاءُ مِنَ الظّاهِرَةِ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ: "لا مَعْنى لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواو"، عَلى حَدِّ عِبارَةِ (أَحْمَد مُخْتار عُمَر)، أَوِ الْقَوْلِ: "إِنَّ إقحامَ الواو في هذا المثال وأشباهِهِ لا مُسَوِّغ له"، كَما قالَ (مَكّي الحَسَني)!

يتّضح مِنْ بَعْضِ ما سَلَفَ أَنَّ مَنْ خَطَّأَ مَجيءَ الْواوِ عَلى النَّحْوِ الْمَوْصوفِ، قَدِ اتَّخَذَ مِنْ إِمْكانِ حَذْفِ الْواوِ رائِزاً، وَلا شَيْءَ آخَر! وَهذا النَّهْجُ–لَعَمْري– خَطيرٌ جِدّاً، لأَنَّ كَثيراً مِنَ الْحُروفِ الَّتي "حُكِمَ عَلَيْها بِالزِّيادَةِ" في اللُّغَةِ، سواء كانَ ذلِكَ في كِتابِ اللهِ الْعَزيزِ أَوْ في غَيْرِه، قَدْ قيلَ فيها بِالزِّيادَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ حَذْفَها يُنْتِجُ تَراكيبَ سَليمَةً، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِأَنَّ زِيادَةَ الْحَرْفِ في تَرْكيبٍ تَجْعَلُهُ–أَيِ التَّرْكيب– خاطِئاً، فَلا أَظُنُّ هذا الْعِيارَ كافِياً لِلْقَوْلِ بِخَطَأِ اسْتِعْمالِ الْحَرْفِ الزّائِد.

(١) تُشيرُ النَّجْمَةُ الْواقِعَةُ مِنَ التَّرْكيبِ صَدْراً إِلى أَنَّهُ مِنَ التَّراكيبِ اللّاحِنَة.

وَمَهْما يَكُن، فَإِنَّ زِيادَةَ الْواوِ لَيْسَتْ بِدْعاً مِنَ الأَمْرِ في الْحَقيقة، ذلِكَ أَنَّ الْمُتَتَبِّعَ لِلْمُدَوَّنَةِ النَّحْوِيَّةِ، والْبَلاغِيَّة، والتَّفسيرِيَّة، يَجِدُ أَنَّ الحُكْمَ بِالزِّيادَةِ لمْ يَتَوَقَّفْ عِنْدَ حَدِّ الْواو، فَقَدْ أَوْرَدَ الْعُلَماءُ أَحْكاماً بِالزِّيادَةِ بِحَقِّ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفاً، هي: (أَل، إِنْ، أَنْ، الباء، الفاء، الكاف، اللّام، لا، ما، مِن، الواو، إِلّا، أَمْ، مَن، عَلى)[1].

أُسْلوبٌ عَرَبِيٌّ أَصيل

نَجِدُ–مِن جهةٍ أُخرى– التَّرْكيبَ "المُخَطَّأَ" الْمَدْروسَ، المتمثِّلَ في مَجيءِ الواوِ "زَائِدَةً" قَبْلَ الْمَوْصول، مَرْصوداً في اسْتِخْداماتِ نَفَرٍ مِنْ أكابر أَئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ الأوائل. وَقَدْ سَبَقَ إِلى هذا الْمَلْحَظِ (عَبّاس السّوسوة)[2]، غَيْرَ أَنَّ أَقْدَمَ نَصٍّ لهذا التَّرْكيبِ وَجَدَهُ عِنْدَ الْجاحِظِ (٢٥٥هـ)[3]. وَلكِنْ، مِمّا وَقَعَ لي مِنْهُ بِالْعَرَضِ، تَبَيَّنَ أَنَّ الظّاهِرَةَ وَرَدَتْ لَدى سيبَوَيْهِ (١٨٠هـ)، كما وردَتْ لدى كلٍّ مِنَ المبرّد (٢٨٥هـ)، وَابْنِ جِنّيّ (٣٩٢هـ)، وَالْجُرْجانِيّ (٤٧١هـ)، وَالسُّيوطِيّ (٩١١هـ)[4]! وَهذا يَدْفَعُ بِقُوَّةٍ أَكْبَرَ إِلى ضَرورَةِ التَّفَكُّرِ بِهذا الاسْتِخْدامِ الَّذي لِلْواو وَعَدَمِ التَّوَقُّفِ عِنْدَ حَدِّ تَخْطِئَتِه.

ومِنْ أمثلة مجيء الواو زائدةً على النّحو الموصوف لدى (سيبَوَيْه) (١٨٠هـ) قولُه: "اِعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مُذَكَّرٍ سَمَّيْتَهُ بِمُؤَنَّثٍ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فَصاعِداً لَمْ يَنْصَرِف. وَذلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْمُذَكَّرِ عِنْدَهُمْ أَنْ يُسَمّى بِالمُذَكَّر، وَهُوَ شَكْلُهُ وَالَّذي يُلائِمُه"[5]، وَقَدْ كانَ بِمُكْنَةِ سيبَوَيْهِ الْقَوْل: (وَهُوَ شَكْلُهُ الَّذي يُلائِمُه) دونَ الواو، وَقَدْ كانَ هذا هُوَ المُتَوَقَّع–حسب بعضنا– لا غَيْره، وَلَعَلَّهُ–عِنْدَ بَعْضِنا– أَنْسَب، لكنَّ سيبويه لَمْ

(١) انْظُر: السّامرّائِيّ، دِراسَةٌ في حُروف الْمَعاني الزّائِدَة، المُقَدِّمة، ص (د).

(٢) السّوسوة، **العربيَّة الفصحى المُعاصِرَة وأُصولها التّراثيَّة**، دار غريب للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، القاهِرة، ٢٠٠٢، ص١٧٢.

(٣) وذلِكَ حَيْثُ قالَ: "وَمِنَ الْكَلامِ الْمَتْروكِ **وَالَّذي** زالَتْ أَسْماؤُهُ مَعَ زَوالِ مَعانيهِ: المرباع وَالنَّشيطة"، **ولكنّي وَجَدتُّ النّصَّ مختلِفاً لَيْسَ فيهِ (وَالَّذي)**، هكَذا: "**هذا مِنَ الكَلامِ المَتْروكِ، وَأَسْماؤُهُ زالَتْ مَعَ زَوالِ مَعانيها**، المِرْباعِ وَالنَّشيطَة" (الجاحِظ، كِتاب الحَيَوان، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ/٨٦٨م)، **كِتاب الحَيَوان**، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، ط٢، ١٩٦٥، ٣٣٠/١). كَما وَجَدَ (السّوسوة) التَّرْكيبَ تالِياً لَدى ابْنِ جِنّيّ (٣٩٢هـ)، فَابْنِ سينا (٤٢٨هـ)، فَابْنِ رشيق (٤٥٦هـ)، فالجرجانِيّ (٤٧١هـ)، فَالْوَزيرِ ابْنِ شدّاد (٦٣٢هـ)، ثُمَّ ابن تغرى بردى (٨٧٤هـ).

(٤) هذا إذا افترضنا خلوّ تلك المصادر مِن أخطاء النّسّاخين في الأصل، أو عثرات المحقّقين، أو هنات الطّبّاعين!

(٥) سيبَوَيْه، أبو بِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قنبر (ت١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكِتاب**، تَحْقيق وَشَرْح: عبد السَّلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهِرَة، ١٩٩٢م، ٢٣٥/٣.

يَفْعَلْ، وَلَمْ يَكُنْ–بِالتَّأْكيدِ– عاجِزاً عَنْ قَوْلِ ذلِك، إِنَّما كُلُّ ما في الأَمْرِ أَنَّ الْقَوْلَ بِاطِّراحِ الْواوِ: (وَهُوَ شَكْلُهُ الَّذي يُلائِمُه)، لا يُؤَدّي الْمَعْنى الَّذي أَرادَهُ وَالْغَرَضَ الَّذي رامَه: "وَهُوَ شَكْلُهُ وَالَّذي يُلائِمُه"(١).

وَمِنه قولُهُ أَيْضاً: "وَإِنَّما جاءَ هذا مُفْتَرِقاً هُوَ وَالأَوَّل لأَنَّ أَصْلَ التَّسْمِيَةِ وَالَّذي وَقَعَ عَلَيْهِ الأَسْماء، أَنْ يَكونَ لِلرَّجُلِ اسْمان: أَحَدُهُما مُضاف، وَالآخَرُ مُفْرَدٌ أَوْ مُضاف، وَيَكونُ أَحَدُهُما وَصْفاً للآخَر، وَذلِكَ الاسْمُ وَالْكُنْيَة، وَهُوَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ أَبو عَمْرو، وَأَبو عَمْرٍو زَيْدٌ، فَهذا أَصْلُ التَّسْمِيَةِ وَحَدُّها"(٢).

وَمِنْـهُ، كذلك، قَوْلُـهُ: "وَأَمّا أَهْلُ الْحِجازِ فَمِـنْهُم مَنْ يَقول: آإِنَّكَ، وَآأَنت، وَهِـيَ الَّتـي يَخْتـارُ أَبـو عَمْرو، وَذلِكَ لأَنَّهُم يُخَفِّفونَ الهَمْزَةَ كَما يُخَفِّفُ بَنو تَميم في اجْتِماعِ الْهَمْزَتَيْنِ، فَكَرِهوا الْتِقاءَ الْهَمْزَةِ وَالَّذي هُوَ بَيْنَ بَيْن، فَأَدْخَلوا الأَلِفَ كَما أَدْخَلَتْهُ بَنو تَميم في التَّحْقيق"(٣).

وَمِثال آخَرُ قَوْلُه: "قالَ: فَإِنْ قُلْتَ في مَلْهىً: مَلْهيٌّ لَمْ أَرَ بِذلِكَ بَأْساً، كَما لَمْ أَرَ بِحُبْلَوِيٍّ بَأْساً. وَكما قالوا: مَدارى فَجاؤوا بِهِ عَلى مِثالِ حَبالى وَعَذارى وَنَحْوِهِما مِنْ فَعالى، وَكَما تَسْتَوي الزِّيادَةُ غَيْرُ الْمُنَوَّنَةِ وَالَّتي مِن نَفْسِ الْحَرْف إِذا كانَتْ كُلُّ واحِدَةٍ مِنْهما خامِسَة"(٤).

وَأَمّا ما جاءَ لَدى المُبرّد (٢٨٥هـ)، فَكَقَوْلِه: "وَهذِهِ الْحُروفُ الَّتي تَعْتَرِضُ بَيْنَ الرّخوةِ وَالشَّديدة هِيَ شَديدَةٌ في الأَصْل، وَإِنَّما يَجْري فيها النَّفَسُ، لاسْتِعانَتِها بِصَوْتِ ما جاوَرَها مِنَ الرّخوة، كَالْعَيْنِ الَّتي يَسْتَعينُ المُتَكَلِّمُ عِنْدَ اللَّفْظَةِ بِها بِصَوْتِ الْحاءِ وَالَّتي يَجْري فيها الصَّوْتُ، لانْحِرافِها وَاتِّصالِها بِما قَد تَقَدّمنا في ذِكْرِهِ مِنَ الْحُروف، وَكَالنّونِ الَّتي يَسْتَعينُ بِصَوْتِ الْخَياشيم، لِما فيها مِنَ الْغُنَّة"(٥).فَما الَّذي مَنَعَ (المُبَرّد) مِنَ القَوْل: (كَالْعَيْنِ الَّتي يَسْتَعينُ المُتَكَلِّمُ عِنْدَ اللَّفْظَةِ بِها بِصَوْتِ الْحاءِ الَّتي يَجْري فيها الصَّوْتُ)؟!

(١) وَإذا قيلَ: إِنَّ قَوْلَ سيبَوَيْهِ السّالِفَ عَلى تَقْديرِ (هُوَ) بَيْنَ الْواوِ وَالْمَوْصول، هكَذا: (وَهُوَ شَكْلُهُ وَ "**هُوَ** "**الَّذي** يُلائِمُه)، قُلْتُ: فَما مِنْ شَيْءٍ يَحولُ دونَ تَقْديرِ الشَّيْءِ نَفْسِهِ في أيّ تركيب قريبٍ أو مماثل، ففي: (حَضَرَ الطّالِبُ الطَّويلُ **وَالذي** قابَلْتُهُ أَمْس في المَكْتَبَة)، يَكونُ التَّقْديرِ: (حَضَرَ الطّالِبُ الطَّويلُ **وَ**"**هُوَ**" **الذي** قابَلْتُهُ أَمْس في المَكْتَبَة)، بل يُقالُ الشَّيْءُ نَفْسُهُ في: (جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ **وَطَويل**)، إِذْ يمكن الْقَوْل في تَقْديرِهِ: (جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ **وَ**"**هُوَ**" **طَويل**).

(٢) سيبَوَيْه، الكِتاب، ٢٩٥/٣.

(٣) السّابق، ٥٥١/٣.

(٤) سيبَوَيْه، الكِتاب، ٣٥٣/٣.

(٥) المبرّد، أَبو العَبّاس محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م)، **المُقْتَضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالِق عُضَيْمَة، جمهوريَّة مصر العربيَّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤونِ الإسلاميَّة، لجنة إحياء التّراث الإسْلامِيّ، القاهِرَة، ١٩٩٤، ٣٣١/١–٣٣٢.

وَقالَ ابْن جِنّيّ (٣٩٢هـ): "وَقالَ لي أَبو عَلِيٍّ–رَحِمَهُ اللهُ– بِحَلَب سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعين: إِنَّ الْهَمْزَةَ في قَوْلِهِمْ: ما بِها أَحَد، وَنَحْوِ ذلِكَ مِمّا (أَحَد) فيهِ لِلْعُموم، لَيْسَتْ بَدَلاً مِنْ واو، بَلْ هِيَ أَصْلٌ في مَوْضِعِها. قالَ: وَذلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَعْنى (أَحَد) في قَوْلِنا: أَحَدَ عَشَرَ وَأَحَد وَعِشْرون. قالَ: لأَنَّ الْغَرَضَ في هذِهِ الانْفِرادُ وَالَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ، قال: وَأَمّا (أَحَد) في نَحْوِ قَوْلِنا: ما بِها أَحَد وَدَيّار فَإِنَّما هِيَ للإِحاطَةِ وَالعُموم"[1].

أَلَيْسَ الأَصْلُ في قَوْلِ ابْنِ جِنّيّ الآتي هُنا بِالْواوِ السّابِقَةِ لِلْمَوْصولِ: "لأَنَّ الْغَرَضَ في هذِهِ الانْفِرادُ وَالَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ"، أَنْ يَأْتِيَ خلْواً مِنَ الْواو هكَذا: (لأَنَّ الْغَرَضَ في هذِهِ الانْفِرادُ الَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ)؟! فَأَيُّ شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يكونَ أَوْضَحَ مِنَ الْقَوْل: (الانْفِراد الَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْن)؟! وَالْحَظْ أَنَّ تَقْديرَ (هُوَ) هُنا، بَيْنَ الْواوِ وَالْمَوْصولِ عَلى نَحْوِ ما فَعَلْنا–جَدَلاً– في قَوْلِ سيبَوَيْه السّالف، لا يَسْتَقيم:

لأَنَّ الْغَرَضَ في هذِهِ الانْفِرادُ وَالَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ–>

*لأَنَّ الْغَرَضَ في هذِهِ الانْفِرادُ وَ"هُوَ" الَّذي هُوَ نِصْفُ الاثْنَيْنِ.

كَما وَرَدَ في (المُنْصِف) قوله: "وَقَوْل أَبي عُثْمان: "الأَسْماء"، يَعْني الأسماء المتمكِّنة وَالَّتي يُمْكِنُ تَصْريفُها واشتِقاقُها، نحو (رَجُل وَفَرَس)"[2]. وَكانَ يُمْكِنُهُ–بِطَبيعَةِ الْحال– القَوْل دونَ الواو: (يَعْني الأسماء المتمكِّنة الَّتي يُمْكِنُ تَصْريفُها واشتِقاقُها)، لكنَّهُ لم يَفْعَل!

كَيْفَ سَتَكونُ رَدَّةُ فِعْلِ "المُخَطِّئينَ" اسْتِخْدامَ الواو المقحمة، أو واو الموصول، إِنْ هُم عَرَفوا أَنَّ الإمامَ عبدَ القاهرِ الْجُرْجانِيَّ (٤٧١هـ) قَدِ استخدمَ هذِهِ الْواوَ الَّتي قيلَ إِنَّها "لا مَعْنى لَها" أَوْ "لا لُزومَ لَها" أو إنّ استعمالها "لا يستقيم"؟!الحقيقة أنّه اسْتَخْدَمَها سابِقَةَ الْمَوْصولَ مِراراً، أَيُمْكِنُ أَنْ يَكونَ صاحِبُ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ الَّذي قَدَّمَ مَلاحِظَ وَأَنْظاراً في التَّراكيبِ وَالدّلالاتِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْها أَحَدٌ أَيُّ أَحَد، قَدْ أَخْطَأَ؟!

مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ–مَثَلاً–: "وَمِنْهُ[1] ما أنتَ تَرى الحُسْنَ يَهْجُمُ عَلَيْكَ دَفْعَةً، وَيَأْتيكَ مِنْهُ ما يَمْلأُ الْعَيْنَ ضَرْبَةً،... وَذلِكَ إِذا ما أَنْشَدتَّهُ وَضَعْتَ فيهِ اليَدَ عَلى شَيْءٍ فَقُلْتَ: هذا هذا، وَما كانَ كَذلِكَ فَهُوَ الشِّعْرُ

(١) ابْن جِنّيّ، أَبو الفَتْحِ عُثْمانُ بْن جِنّيّ (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، **الْخَصائِص**، تَحْقيق: محمَّد عليّ النَّجّار، دار الكُتُبِ الْمِصْرِيَّة – الْقِسْم الأَدَبِيّ، المكتبة العلميّة، د.ت، ٢٦٢/٣.

(٢) ابْن جِنّيّ، أَبو الفَتْحِ عُثْمانُ بْن جِنّيّ (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، **المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّيّ النّحويّ لكتاب التّصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النّحويّ البصريّ**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العموميَّة– إدارة إحياء التّراث القديم– إدار الثّقافة العامَّة، ١٩٥٤، ٨/١. وانظر: السّوسوة، العربيَّة الفصحى المُعاصِرَة وأصولها التّراثيَّة: ص١٧٢.

الشّاعِرِ وَالْكَلامُ الْفاخِرِ وَالنَّمَطُ الْعالي الشَّريف، وَالَّذي لا تَجِدُهُ إِلّا في شِعْرِ الْفُحولِ البُزَّلِ[٢] ثُمَّ المَطْبوعين"[٣]. وَمِنْهُ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الدّاءَ الدَّوِيَّ، وَالَّذي أَعْيى أَمْرُهُ في هذا الباب، غَلَطُ مَنْ قَدَّمَ الشِّعْرَ بِمَعْناه، وَأَقَلَّ الاحْتِفالَ بِاللَّفْظ..."[٤]، وَقَوْله: "وَجُمْلَةُ الأَمْرِ أَنَّهُ ما مِنْ كَلامٍ كانَ فيهِ أَمْرٌ زائِد عَلى مُجَرَّدِ إِثْباتِ المَعْنى لِلشَّيْءِ، إِلّا كانَ الغَرَضَ الخاصَّ مِنَ الكَلام، وَالَّذي يُقْصَدُ إليه ويُزَجّى القولُ فيه"[٥]، وَقَوْله: "وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ آنَ لَنا نَعود[٦] إِلى ما هُوَ الأَمْرُ الأَعْظَمُ وَالغَرَضُ الأَهَمّ، وَالَّذي كَأَنَّهُ هُوَ الطِّلْبَة، وَكُلُّ ما عَداهُ ذَرائِع إِلَيْه"[٧].

وَلعلّ من واو الموصول ما نَجِدُهُ لَدى السُّيوطِيّ (٩١١هـ) في قوله: "وَقالَ ابْنُ عَطِيَّة: الصَّحيحُ وَالَّذي عَلَيْهِ الْجُمْهورُ وَالْحُذّاقُ في وَجْهِ إِعْجازِهِ، أَنَّهُ بِنَظْمِهِ وَصِحَّةِ مَعانيهِ وَتَوالي فَصاحَةِ أَلْفاظِهِ"[٨].

وقدْ رَجَّحَ (يوسف السّنّاري)، بِبُعْدِ نَظَرِهِ، جواز التّركيب المشتمل على "واو الاسم الموصول"، اعتماداً على قولِ ربِّنا–سبحانه–: ﴿إِذْ يَقولُ المُنافِقونَ وَالَّذينَ في قُلوبِهِم مَرَضٌ غَرَّ هؤُلاءِ دينُهُمْ﴾[٩]، على اعْتِبارِ أَنَّ المُنافِقينَ هُمُ الَّذينَ في قُلوبِهِم مَرَض، قال: "إِنْ قُلْنا هنا بأَنّ المُنافِقينَ هُمُ الّذينَ في قلوبهم مرض، ولم نفرّق بينهما، صَحَّ لنا التّركيب، وقد قال بذلك جماعة من المفسِّرين، وعلى هذا تكون الواو عطفت الشيء على نفسه. ولو قلنا: بأن الواو زائدة على مذهب الكوفيّين، والتّقدير: [إذ يقول المنافقون الذين في قلوبهم مرض] على جَعْل "الّذين" نعتًا للمنافقين، صَحَّ لنا التّركيب أيضاً"[١٠].

(١) "وَمِنْهُ" أَيْ: (وَمِنَ الْكَلام...).

(٢) (البُزَّل) جَمْعٌ، مُفْرَدُهُ: (بازِل)، وَهُوَ الْبَعيرُ الَّذي انْفَطَرَ نابُهُ أَي انْشَقَّ،"وقد قالوا: رجل بازل، على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يَعْنونَ به كمالَهُ في عقله وتَجْربته" (ابْن منظور، لِسان العرب، (بزل)).

(٣) الجُرْجانِيّ، عبد القاهِر (ت٤٧١هـ/١٠٧٨)، **دَلائِلُ الإِعْجاز**، قرأه وعَلَّق عليه: محمود محمَّد شاكِر، ط٣، مَطبعة المدني– القاهرة، دار المدني– جَدّة، ١٩٩٢م، ص٨٩.

(٤) السّابق، ص٢٥١.

(٥) السّابق، ص٢٨٠.

(٦) هكَذا، وَلَعَلَّ الأَشْيَعَ أَنْ يُقالَ: (آنَ لَنا **أَن** نَعودَ).

(٧) الجُرْجانِيّ، دَلائِلُ الإِعْجاز: ص٥٢٤.

(٨) السُّيوطِيُّ، الحافِظ أبو الفَضْل جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الإِتْقان في عُلومِ القُرْآن**، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنيَّة، وزارة الشّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدّعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المُصْحَفِ الشّريف، المملكة العربيَّة السّعوديَّة، ١٨٨٢/٥.

(٩) الأَنفال: ٤٩.

(١٠) السّنّاري، **واو الاسم الموصول**:https://vb.tafsir.net/tafsir49048/#.XQYsl_ZuLIU.

اسْتِشْرافُ الْحَلّ

أَلْفى الْباحِثُ الْحالِيُّ سَبَباً تَرْكيبِيّاً يَدِقُّ وَيَخْفى كَثيراً، لاسْتِجْلابِ هذِهِ الْواوِ في هذا الْمَوْقِعِ الَّذي يَسْبِقُ الْمَوْصول، الأَمْرُ الَّذي يَجْعَلُ لِسَبْقِ النَّعْتِ بِالْواوِ حينَ يَكونُ النَّعْتُ اسْمَ مَوْصول، مَعْنى كَبيراً وَمُسَوِّغاً جَديراً بِالتَّقْدير. وَإِنَّ عَدَمَ مَعْرِفَةِ الْعالِمَيْنِ الْعَلَمَيْنِ (أحمد مختار عمر ومكّي الحَسَني) وغَيْرِهِما، لِهذا الْمَعْنى أَوْ لِهذا الْمُسَوِّغ الَّذي مِنْ أَجْلِهِ جيءَ بِالْواو، لا يُمْكِنُ أَنْ يُلْغِيَهُ أَوْ يَنْفِيَ وُجودَه! وَكُنّا نَتَوَقَّعُ أَنْ يُرَدَّ الأَمْرُ –كَما جَرَتِ الْعادَةُ– إِلى التَّأَثُّرِ بِاللُّغاتِ الأَجْنَبِيَّة، غَيْرَ أَنَّ شَيْئاً مِنْ هذا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يُقَل –حسب علمي–! أَلا يُقالُ سَبَبٌ أَيُّ سَبَبٍ هُنا؟

وَلَعَلَّ مِنَ الطَّبيعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ يُرادُ هُنا كُلُّ واوٍ تَرِدُ قَبْلَ كُلِّ اسْمِ مَوْصول، فَمَجيءُ الْواوِ قَبْلَ الاسْمِ الْمَوْصولِ في نَحْو:

(٣) زارَنا أَمْسِ الضَّيْفُ الذي وَصَلَ الأُرْدُنَّ الأُسْبوعَ الماضي، وَالذي كَلَّمَني بِالهاتِفِ قَبْلَ قَليل.

مِمّا لا بَحْثَ لَنا فيهِ وَلا عَلاقَةَ تَرْبِطُنا بِه، وَلا يَقْوى أَحَدٌ عَلى تَخْطِئَتِه، إِذْ هُوَ مِنْ قَبيلِ العَطْفِ لَيْسَ غَيْر: (الّذي وَصَلَ... والّذي كَلَّمَ...). تأمّل كذلك:

(٤) أَصْدَرَتْ وِزارَةُ التَّعْليمِ أَسْماءَ الطُّلّابِ الْعَرَبِ وَالأَجانِبِ الْمَقْبولينَ بِنَتيجَةِ الْمُفاضَلَةِ الْخاصَّة بِهِمْ، وَالَّذينَ تَقَدَّموا إِلَيْها بِالانْتِسابِ إِلى الْجامِعاتِ وَالْمَعاهِدِ السّورِيَّة.

(٥) وَتَحْتَفي حَلَبُ هذِهِ الأَيّامَ بِزُوّارِها مِنَ الأَطِبّاءِ الْعَرَبِ الْمُقيمينَ في أوروبّا، وَالَّذينَ يُشارِكونَ في الْمُؤْتَمَرِ السَّنَوِيِّ الثّالِثِ وَالْعِشْرينَ لاتِّحادِهِمْ.

فمِنَ الْواضِحِ أَنَّ الْواوَ في هذه الجُمل (٥–٣) عاطِفَة، وَالَّذي جَوَّزَ الْعَطْفَ في المثالين (٤، ٥) هُوَ أَنَّ الواوَ وَالمَوْصولَ وَجُمْلَةَ الصِّلَة مَسْبوقَةٌ بِمُشْتَقٍّ مُعَرَّف، فَأَضْحى الْعَطْفُ عَطْفَ مَوْصولٍ مَعَ صِلَتِهِ عَلى ما هو بمنزلة المَوْصول مَعَ صِلَتِه، وَالتَّقْديرُ فيهما عَلى التَّوالي:

(٤أ) أَصْدَرَتْ وِزارَةُ التَّعْليمِ أَسْماءَ الطُّلّابِ الْعَرَبِ وَالأَجانِبِ الَّذينَ قُبِلوا بِنَتيجَةِ الْمُفاضَلَةِ الْخاصَّة بِهِمْ، وَالَّذينَ تَقَدَّموا إِلَيْها بِالانْتِسابِ إِلى الْجامِعاتِ وَالْمَعاهِدِ السّورِيَّة.

(٥أ) تَحْتَفي حَلَبُ هذِهِ الأَيّامَ بِزُوّارِها مِنَ الأَطِبّاءِ الْعَرَبِ الَّذينَ يُقيمونَ في أوروبّا، وَالَّذينَ يُشارِكونَ في الْمُؤْتَمَرِ السَّنَوِيِّ الثّالِثِ وَالْعِشْرينَ لاتِّحادِهِمْ.

وقد عدَّ (أحمد مختار عُمر) القول: (أحد إنجازاتك القديمة الّتي تمتدّ لعدّة أجيال) فصيحة، كما عدَّ (أحد إنجازاتك القديمة والّتي تمتدّ لعدّة أجيال)–بالواو– صحيحة على اعتبارِ أنّ "(أل) قبل الاسم

المشتقّ (القديمة) موصولة، ومِن ثَمّ تكون الواو عاطفة للاسم الموصول الثّاني على (أل) الموصولة"[١].

أقول: إنَّما يَتَرَكَّزُ حَديثُنا حَوْلَ تِلْكَ الواوِ التي يُظَنُّ أَنَّها مُخالِفَةٌ سنَنَ الاسْتِعْمالِ العَرَبِيّ وَلا وَجْهَ لَها في الصِّحَّةِ اللغَوِيَّة، كَما ظَهَرَ في التَّرْكيبَيْنِ: (١) وَ(٢).

أَقولُ مُسْتَعيناً بِاللهِ رَبّي وَمَوْلاي: إنَّ الاكْتِفاءَ بِإيرادِ أَمْثِلَةٍ مِنْ قَبيلِ الْوارِدِ في (١) وَ(٢) لا يَضَعُ الْمَسْأَلَةَ في نِصابِها الصَّحيح، وَلا يَكْشِفُ شَيْئاً مِنْ وَجْهِ الاسْتِعْمالِ الأَصْلِيِّ الَّذي لِهذِهِ الْواوِ في مَوْطِنِها السّابِقِ لِلاسْمِ الْمَوْصول. إنَّ التَّوَقُّفَ عِنْدَ حدّ الْجُمْلَتَيْنِ (١) وَ(٢) وَأَضْرابِهِما مِنَ الْجُمَلِ الْمُشْتَمِلَةِ على هذِهِ الْواو، لا يُفيدُ شَيْئاً كَثيراً في تَجْلِيَةِ أَمْرِ هذِهِ الْواو، فَلا مَناصَ مِنْ تَجاوُزِهِما إلى غَيْرِهِما. وَالحَقيقَةُ أَنَّهُ إذا كانَتِ التَّراكيبُ كُلُّها الْمُحْتَضِنَةُ هذِهِ الْواوَ آتِيَةً عَلى وِفاقِ ما ظَهَرَ في (١) وَ(٢)، فَلَرُبَّما كانَ في هذا ما يُغْري بِأَنْ يُسَلِّمَ المَرْءُ بِما ذَهَبَ إِلَيْهِ (أَحمد مُخْتار عُمر، وَمَكّي الْحَسَني)، غَيْرَ أَنَّ مُبْتَدَأَ الأَمْرِ مَعَ ظاهِرَةِ اجْتِلابِ هذِهِ الْواوِ السّابِقَةِ لِلْمَوْصول، لَمْ يَكُنْ في تَراكيبَ كَالتَّراكيبِ الَّتي أَوْرَداها.

فَإِذا تَجاوَزْنا الجُمْلَتَيْنِ (١، ٢)، وَتَأَمَّلْنا–مَثَلاً– الجُمْلَةَ (٦) الآتِيَةَ:

(٦) حَذَّرَت دائِرَةُ الأَرْصادِ الجَوِّيَّة مِنْ شِدَّةِ الرِّياحِ خاصَّةً في المَناطِقِ الجَبَلِيَّةِ وَالبادِيَة وَالتي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّة.

أَدْرَكْنا أَنَّ الْواوَ فيها تَسْبِقُ أَيْضاً الْمَوْصولَ: (وَالتي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّة)، وَأَنَّ المَوْصولَ مَعَ صِلَتِهِ صِفَةٌ لِلرِّياح[٢]، فَالرِّياحُ–دونَ غَيْرِها– هِيَ الَّتي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّةً، وَما مِن احْتِمالٍ آخَر، ولكِنَّ الْمَلْحوظَ أَنَّهُ قَدْ بَعُدَتِ الشُّقَّةُ–هَوْناً– ما بَيْنَ المَوْصوفِ (الرِّياح) وَالصِّفَة: (التي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّة)، وَذلِكَ بِأَنْ فَصَلَ تَرْكيبٌ كامِلٌ ما بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصوف، وَهُوَ: (خاصَّةً في المَناطِقِ الجَبَلِيَّةِ وَالبادِيَة). وَلَيْسَ هذا حَسْب، بَلْ سُبِقَ الْمَوْصولُ في (٦) بِما يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ مُلْبِساً بِاتِّصافِهِ بِالصِّفَةِ نَفْسِها إِنْ نَحْنُ حَذَفْنا الْواو، لِتَغْدُوَ (الْمَناطِق الْجَبَلِيَّة وَالْبادِيَة) لِلْخاطِرِ الأَوَّل هِيَ (التي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّة)، وَهُوَ غَيْرُ الْمُرادِ بِالتَّأْكيد! اِلْحَظ التّركيب حينَ نَحْذِفُ الْواو:

(٦أ) *حَذَّرَت دائِرَةُ الأَرْصادِ الجَوِّيَّةِ مِنْ شِدَّةِ الرِّياحِ خاصَّةً في المَناطِقِ الجَبَلِيَّةِ وَالبادِيَة التي قَد تُسَبِّبُ عَواصِفَ رَمْلِيَّة.

(١) عمر (بمساعدة فريق عمل)، معجم الصّواب اللّغوي، الرّقم (٥٥٤)، إنجازاتك القديمة والتي، ٨٢/١.

(٢) يَنْطَلِقُ الْباحِثُ الْحالِيُّ مِنْ رُؤْيَةِ (داود عَبْدُه) الْقاضِيَةِ بِأَنَّ الْمَوْصولَ (الَّذي) إِنْ هُوَ إِلّا أَداة تَعْريفٍ لِلْجُمَلِ، لا أَكْثَر وَلا أَقَلّ، فَلا تَسْتَقِلّ بِوَظيفَةٍ داخِلَ التَّرْكيبِ دونَ الْجُمْلَةِ الَّتي تَبْدَهُها (صِلَة المَوْصول). انظر: عبده، أَبْحاثٌ في الْكَلِمَةِ وَالْجُمْلَة، ط١، دار الكرمل، عَمّان، ٢٠٠٨، ص٧–١٥.

فَحَذْفُ الْواوِ هُنا أَفْضى إلى تَرْكيبٍ مَلْحون، لأنَّهُ أَوْقَعَ في مُشْكِلٍ تَرْكيبِيٍّ كَبير وَلَبْسٍ دِلالِيٍّ مُحَتَّم، إذْ بِحَذْفِ الْواوِ أَضْحَتِ الصِّفَةُ تابِعَةً مِنَ النّاحِيَةِ التَّرْكيبِيَّةِ لأَقْرَبِ اسْمٍ مَذْكورٍ قَبْلَها، وَهُوَ: (المَناطِق الجَبَلِيَّة وَالبادِيَة)، وَهُوَ ما لا يَصِحُّ وَلا يَسْتَقيم، وَهذا–تَحْديداً وَتَعْييناً– هُوَ الإِشْكالُ الَّذي سَعَتْ إلى فَضِّهِ، بكلِّ اقتدارٍ، عَرَبِيَّتُنا الْمُعاصِرَةُ أَوْ عَرَبِيَّةُ الإِعْلامِ الْفَذَّةُ–أَوْ غَيْرُها–، فَكانَ التَّدْبيرُ بِأَنْ أَقْحَمَتِ اللّغةُ هذِهِ الْواوَ لِتَدْفَعَ بِها احْتِمالَ اتِّصالِ الصِّفَةِ بِالاسْمِ الْمَذْكورِ قبلَها مُباشَرَة، أَوْ تَرْفَعَ إِمْكانَ اتِّصافِ الاسْمِ الْمَذْكورِ قَبْلَ الْمَوْصولِ بِالْمَوْصولِ وَصِلَتِه. إِذَن، فَلا يَخْفى أَنَّ ثَمَّةَ حاجَةً تَرْكيبِيَّةً وَضَرورَةً دِلالِيَّة دَفَعَتا في اتِّجاهِ هذا التَّدْبيرِ الْمُتَمَثِّلِ في اجْتِلابِ الْواوِ الَّتي تَسْبِقُ الْمَوْصول. وَفي الْمُحَصِّلَةِ، لا يُتَصَوَّرُ مَجيءُ التَّرْكيبِ دونَ هذِهِ الْواو، عَلى الْعَكْسِ مِمّا قَدْ يَظُنُّهُ بَعْضُ الْباحِثين.

وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقالُ في الْجُمْلَةِ (٧) الْمُوالِيَة، أَنْعِمِ النَّظَر:

(٧) اِجْتَمَعَتِ اللَّجْنَةُ الْمُؤَلَّفَةُ مِنْ قِبَلِ مَجْلِسِ مَركزِ اللُّغات، بِجلستِهِ رَقم...، تاريخ...، لِدِراسَةِ طَلَبِ التَّحْويل وَالنَّظَر في الإِنْتاجِ الْعِلْمِيّ لِلْمُتَقَدِّمَة وَالّتي تتكوّن مِن الدّكتور...، والدَّكتور...، وَالدّكتور...

تَجِدْ أَنَّ جَلْبَ الْواوِ هُنا أَيْضاً ضَرورَةٌ تَرْكيبِيَّةٌ دِلالِيَّةٌ مِنْ أَجْلِ اسْتِقامَةِ الْمَعْنى والتّركيب، فَإِنَّ الْمَقْصودَ هُوَ أَنَّ (اللجنة المؤلَّفة مِن قِبَل مجلس مركز اللّغات) هي "الّتي تتكوّن مِن...". فَإِذا ما حُذِفَت الواو فقيلَ:

(٧أ) اِجْتَمَعَتِ اللَّجْنَةُ الْمُؤَلَّفَةُ مِنْ قِبَلِ مَجْلِسِ مَركزِ اللُّغات، بِجلستِهِ رَقم...، تاريخ...، لِدِراسَةِ طَلَبِ التَّحْويل وَالنَّظَر في الإِنْتاجِ الْعِلْمِيّ لِلْمُتَقَدِّمَة الّتي تتكوّن مِن الدّكتور...، والدَّكتور...، وَالدّكتور...

كانَ اللَّبْسُ في مَرْجِعِ الاسْمِ الْمَوْصولِ محتمِلاً–للخاطر الأوَّل– أَنْ يَعودَ إلى (المتقدِّمة)، والمتقدِّمة إنْ هِيَ إلّا زميلة دكتورة متقدِّمة للتّرقية بطلب إلى مجلس مركز اللّغات!

ولو أبقينا الجملة الآتية (٨) بلا واوٍ قَبْل الكلام المُغمَّق:

(٨) تُقدِّم منظومة الرّعاية والأنشطة الطّلّابيّة البرامج والمبادرات والمعسكرات المتعلّقة بالصّحّة والتّغذية الّتي تخدم منظومة التّعليم الإماراتيّة لتوفير بيئات تعليميّة آمنة وداعمة ومحفّزة للتّعلّم.

لَتَأَدّى بنا الكلام في الجملة إلى السّؤال: ما هي "الّتي تخدم منظومة التّعليم الإماراتيّة"؟ أهي الصّحّة أم التّغذية؟ في الحقيقة أنّه لا هذه ولا تلك، بل هي "البرامج والمبادرات والمعسكرات المتعلّقة بالصّحّة والتّغذية"، ولذلك كانَ الإتيان بالواو قبل التّركيب هنا واجباً لرفع هذا الغموض ودَفْع اللّبس:

(٨أ) تُقدِّم منظومة الرّعاية والأنشطة الطّلّابيّة البرامج والمبادرات والمعسكرات المتعلّقة بالصّحّة والتّغذية والّتي تخدم منظومة التّعليم الإماراتيّة لتوفير بيئات تعليميّة آمنة وداعمة ومحفّزة للتّعلّم.

فَيَتَّضِحُ مِمّا سَلَفَ أَنَّ الجُمْلَةَ المُنْطَوِيَةَ عَلى مُرَكَّبِ الصِّلَةِ: (المَرْجِع+المَوْصول+جُمْلَة الصِّلَةِ) تَطولُ هَوْناً بِأَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ الْمَرْجِعِ مِن ناحِيَةٍ، وَالْمَوْصولِ وَصِلَتِهِ مِن ناحِيَةٍ أُخْرى، فاصِلٌ مِنْ تَرْكيبٍ، فَتَبْعُد المَسافَةُ الزَّمَنِيَّة حينَ النُّطْق، أَوِ المَسافَةُ البَصَرِيَّةُ حينَ القِراءَة، بَيْنَ المَرْجِعِ وَالمَوْصول، فَيَقَع اللَّبْسُ وَيَحِلّ الإِشْكال، فَتَأْتي هذِهِ الواو لِتَحُلَّ الإِشْكال وتُزيلَ الإبهام.

"واو الموصول": أداة فصلٍ وربطٍ تركيبيَّيْنِ في آنٍ معاً

وَأَجْلَ ذلِك، أَسْتَحِبُّ النَّظَرَ إِلى هذِهِ الْواوِ بِوَصْفِها أَداةً فاصِلَةً رابِطَةً في الْوَقْتِ نَفْسِه، وَهذا راجِعٌ إِلى أَنَّها تَقومُ بِوَظيفَتَيْنِ تَرْكيبِيَّتَيْنِ ظاهِرَتَيْنِ في آنٍ مَعاً، وَهذا مَوْطِنُ اسْتِغْرابٍ أَوَّل، وَهاتانِ الْوَظيفَتانِ التَّرْكيبِيَّتانِ تَبْدُوانِ مُتَعاكِسَتَيْنِ مُتَناقِضَتَيْنِ، وَهذا مَوْطِنٌ ثانٍ لاسْتِغْرابِنا! بِطَريقَةٍ أُخْرى: تَقومُ هذِهِ الْواوُ بِتَبْعيدِ الْقَريبِ أَوَّلاً، وَإِدْناءِ الْبَعيدِ ثانِياً، أَيْ تَعْمَلُ الْواوُ عَلى فَصْلِ ما يَليها مُباشَرَةً مِنَ الصِّفَة (الْمَوْصول وَصِلَته) عَمّا هُوَ قَبْلَها مُباشَرَة، لِئَلّا يُتَوَهَّمَ اتِّصالُهُما مِنْ سَبيلِ اتِّصالِ الصِّفَةِ بِمَوْصوفِها. وَفي اللَّحْظَةِ نَفْسِها تَعْمَلُ عَلى رَبْطِ ما بَعْدَها مُباشَرَةً (الْمَوْصول وَصِلَته) بِالْمَوْصوفِ الْبَعيد. وَهذِهِ الْوَظيفَةُ القائِمَةُ عَلى ثُنائِيَّةِ الفَصْلِ وَالرَّبْط، أَوْ جَدَلِيَّةِ تَبْعيدِ الْقَريبِ وَتَقْريبِ الْبَعيد، أَحْسَبُ أَنَّها وَظيفَةٌ فَريدَةٌ قَدْ يَعِزُّ أَن نَعْثُرَ عَلى مَثيلٍ لَها في الأَدَوات، وَهِيَ الَّتي جَعَلَتْني أَنْظُرُ بِعَيْنِ الإِعْجابِ الشَّديدِ لِعَرَبِيَّتِنا الَّتي تَوَسَّلَتْ بِهذِهِ الْواو، لأَنَّ في هذا الْمَوْطِنِ دَليلاً ساطِعاً عَلى ما تَتَمَتَّعُ بِهِ عَرَبِيَّتُنا مِنْ حَيَوِيَّةٍ وَديناميكِيَّةٍ بِاقْتِدارِها عَلى فَضِّ الْمُشْكِلِ التَّرْكيبِيّ عَلى نَحْوٍ مُعْجِب(١).

وَمِثالٌ آخَرُ يُمكن أن يُساقَ عَلى مَجيءِ تَرْكيبٍ فاصِلٍ بَيْنَ المَرْجِعِ وَالمَوْصولِ، الأَمْرُ الَّذي قَدْ يُسَبِّبُ لَبْساً أَوْ تَوَهُّماً في المَرْجِع. تَأَمَّل (٩):

(٩) تَكَلَّمْتُ مَعَ البِنْتِ صَديقَةِ أُخْتي التي رَأَيْتُها أَمْس في السّوق.

(١) تجدر الإشارة إلى أنّ (عبد الرّزّاق الصّاعديّ)، أستاذ اللّغويّات والدّراسات العُلْيا في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة، ورئيس مجمع اللّغة العربيّ الافتراضيّ، قد اقتَرَحَ تسمية هذه الواو بـ"**الواو الطّفيليّة، أو الواو المندسّة، أو واو الّذي**"، انظر: السّنّاري، واو الاسم الموصول:

https://vb.tafsir.net/tafsir49048/#.XQYsI_ZuLIU

أَفَنُرْجِعُ المَوْصولَ (الَّتي)، وَالضَّميرَ (ها) في صِلَةِ الْمَوْصول: (رَأَيْتُها)، إلى الاسْمِ القَريبِ المَذْكورِ مُؤَخَّراً (أُخْت) في (أُخْتي)، أَمْ إلى (الْبِنْتِ) المَذْكورَةِ بَعيداً نِسْبِيّاً؟ تَوَسَّلَتِ الْعَرَبِيَّةُ بِالواوِ لِفَضِّ إِشْكالِ الإِحالَةِ في هذا التَّرْكيبِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ تَدَبُّرٌ –كَما قيلَ ماضِياً– لا يَسْتَطيعُ الْمَرْءُ إلا أَنْ يَعْجَبَ لَهُ ويُعْجَبَ به، لأَنَّهُ يَنْطَوي عَلى بَراعَةٍ واضِحَةٍ تَمَثَّلَت في تَوْظيفِ الْواوِ لِلانْتِقالِ مِنَ المَحْظورِ اللُّغَوِيّ إلى الْمَسْموحِ بِه. اِلْحَظْ:

(٩أ) تَكَلَّمْتُ مَعَ البِنْتِ صَديقَةِ أُخْتي وَالتي رَأَيْتُها أَمْس في السّوق.

إِذْ يَرْتَفِعُ الإِشْكالُ بِاجْتِلابِ هذِهِ الواوِ المقحمة، فَلا يَنْصَرِفُ الذِّهْنُ بَعْدَها إلا إلى (الْبِنْت) أَوْ (صَديقَةِ) في (صَديقَةِ أُخْتي). وَيَتَبَيَّنُ هُنا أَنَّ المُرَكَّبَ الإِضافِيَّ، (أُخْتي) أَوْ (صَديقَةِ أُخْتي)، هُوَ الذي فَصَلَ بَيْنَ المَرْجِعِ (الصَّديقَة) وَالمَوْصول (التي). وَقَدْ نَجِدُ غَيْرَ المُرَكَّبِ الإِضافِيِّ فاصِلاً، كَالمُرَكَّبِ الوَصْفِيّ (المَوْصوف+الصِّفَة) كَما سَيَأْتي.

مَرْحَلِيَّة الرَّبْطِ بَيْنَ الْمَوْصولِ وَمَرْجِعِه

يَسْتَطيعُ الْباحِثُ، في هذا السِّياقِ، أَنْ يُرَجِّحَ أَنَّ المَوْصولَ مِنْ حَيْثُ عَلاقَتُهُ بِالمَرْجِعِ الذي يَعودُ إِلَيْهِ، قَدْ مَرَّ تَرْكيبِيّاً بِخَمْسِ مَراحِلَ مُخْتَلِفَةٍ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّة، لَيْسَ بِالضَّرورَةِ أَنْ تَكونَ مَراحِلَ مُتَعاقِبَةً مُتَفاصِلَةً تاريخِيّاً، بَل لا شَيْءَ يَمْنَعُ مِنْ تَصَوُّرِ أَنْ يَكونَ بَعْضُ هذِهِ المَراحِلِ مُتَداخِلاً أو مُتَزامِناً، بَلْ هُوَ واقِعٌ حَتْماً في ما تَنْطقُ بِهِ السَّيْرورَةُ الْفِعْلِيَّةُ الحاليّة لِلُّغَة:

المَرْحَلَة الأولى: (–واو / –فَصْل / –لَبْس)[1]

هِيَ الْمَرْحَلَةُ التّاريخِيَّةُ الأولى، أَوِ الأَصْلِيَّة، الَّتي باشَرَ فيها المَوْصولُ مَرْجِعَهُ، دونَ أَنْ يَكونَ ثَمَّ فاصِلٌ بَيْنَهُما مِنْ واو، إِذْ لَمْ تَكُنِ الْحاجَةُ، لاجْتِلابِ الواوِ بُغْيَةَ فَضِّ اللَّبْسِ في الإِحالَةِ إلى الْمَرْجِعِ، قَدْ ظَهَرَتْ بَعْدُ، كَأَن نَقول:

(١٠) وَصَلَ الرَّجُلُ الذي أَحْتَرِمُه كَثيراً.

المَرْحَلَة الثّانِيَة: (+واو / +فَصْل / +لَبْس)

هِيَ المرحلة الَّتي وَجَدْنا فيها المَوْصولَ مُبْتَعِداً مِنَ المَرْجِعِ هَوْناً، أَوْ مَفْصولاً عَنْهُ بِفاصِل، مَعَ إِمْكانِ عَوْدَةِ المَوْصولِ إلى غَيْرِ مَرْجِع، الأَمْرُ الذي أَفْضى إلى لَبْس. فَكانَ مِنَ اللازِمِ أَنْ تَتَدَبَّرَ اللغَةُ

(١) تَدُلُّ الإِشارَةُ (–) عَلى أَنَّ التَّرْكيبَ (يَخْلو مِن...)، بَيْنَما تومِئُ الإِشارَةُ (+) إلى أَنَّ التَّرْكيبَ (يَشْتَمِلُ عَلى...)، الأَمْرُ الَّذي يَعْني أَنَّ وَصْفي الاخْتِصارِيَّ لِلْمَرْحَلَةِ الأولى لاسْتِخْدامِ الْمَوْصولِ في الْعَرَبِيَّةِ عَلى النَّحْو: **(–واو/ –فَصْل/ –لَبْس)**، إِنَّما مَعْناهُ أَنَّ تَراكيبَ هذِهِ الْمَرْحَلَةِ **(تَخْلو مِنَ الْواوِ/ تَخْلو مِنَ الْفَصْلِ التَّركيبيّ/ لا لَبْسَ فيها)**.

الأَمْرَ باصْطِناعِ علاقتَيِ الفصل والرّبط التّركيبيّين في آنٍ مَعاً–كَما سَلَفَ مِنّا الْقَوْل–، فَجيءَ بِالْواوِ مِنْ أَجْلِ: الْفَصْلِ–أَوّلاً– بَيْنَ الْمَوْصولِ وَالاسْمِ الْمَذْكورِ قَبْلَهُ مُباشَرَةً الْمُتَوَهَّمِ مَجيئُهُ مَرْجِعاً، ومِن أجل الرَّبْط–ثانياً–، أَوْ مَزيدٍ مِنَ الرَّبْط بَيْنَ المَوْصولِ وَصِلَتِهِ (ما بَعْدَ الْواو)، وَالمَرْجِعِ الْواقِعِ قَبْلَ الواوِ بَعيداً بُعْداً نِسْبِيّاً–لا قَبْلَهُ مُباشَرَةً–، كأَنْ يُقال:

(١١) *وَصَلَ الرَّجُلُ جارُ والِدِي الَّذي أَحْتَرِمُهُ كَثيراً. –>

(١١أ) وَصَلَ الرَّجُلُ جارُ والِدِي وَالَّذي أَحْتَرِمُهُ كَثيراً.

حَيْثُ كانَ يَتَنازَعُ الْمَوْصولَ في (١١) مَرْجِعان: الأَوَّل هُو (الرَّجُلُ أَوِ الْجار)، وَالثّاني هُو (والِد) مِنْ (والِدي). أَمّا في (١١أ)، فَقَدْ أَصْبَحَ الْمَفْهومُ–بِفَضْلِ الْواوِ– أَمْراً واحِداً ليس غير، وَهُوَ عَوْدَة الْمَوْصول إلى (الرَّجُلِ الْجار) لا إلى (الْوالِد).

أَلْطِفِ النَّظَرَ في الْمِثالِ الآتي الطّويل نسبيّاً:

(١٢) "استقبل صاحب السّموّ الشّيخ محمّد بن زايد آل نهيان وليّ عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، اليوم في قصر البحر، معالي (باربرة إيبينجر ميدل) وزيرة الاقتصاد والسياحة والعلوم والأبحاث في إقليم ستيريا بجمهورية النّمسا والتي تزور الدّولة لحضور توقيع مذكّرة تفاهم بين اللّجنة المحلّيّة المنظّمة لدورة الألعاب العالميّة للأولمبياد الخاصّ ٢٠١٩ في أبوظبي، واللّجنة المحلّيّة المنظّمة لدورة الألعاب العالميّة الشّتويّة للأولمبياد الخاصّ ٢٠١٧ في النّمسا والتي جرت صباح اليوم، إضافة إلى حضورها مسابقة المهارات العالميّة التي تقام في أبوظبي حاليّاً"(١).

يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّ الاسْمَ الْمَوْصولَ الأَوَّلَ (الَّتي) قَدْ سُبِقَ بِأَكْثَرَ مِن اسْمٍ يُمْكِنُ أَنْ يُشَكِّلَ–وَإِنْ ظاهِراً– مَرْجِعاً لَه، فَقَدْ يَعودُ الموصولُ (الَّتي) إلى (جُمْهوريَّة النّمسا)، كَما قَدْ يَعودُ إلى (وزيرة الاقتصاد والسّياحة والعلوم والأبحاث). فَكانَ لِزاماً، وَقَدِ ابْتَعَدَ المَوْصولُ عَنْ مَرْجِعِهِ أَوَّلاً، فَأوهَمَ الانْفِصال ثانِياً، اصْطِناعُ مَزيدٍ مِنَ الرَّبْطِ أَوْ تَقْوِيَة الرَّبْطِ بَيْنَ المَوْصولِ وَمَرْجِعِهِ مِنْ جِهَة، وَالْفَصْل–في الْوَقْتِ نَفْسِهِ– بَيْنَ الْمَوْصولِ وَما أَوْهَمَ اتِّصالهُ بِهِ مِنَ الاسْمِ السّابِقِ لَهُ مُباشَرَةً مِنْ جِهَةٍ ثانِيَة. فَوَجَدَتِ اللُّغَةُ ضالَّتَها في (الْواو)، فكانَ أَنْ قيل: (وَالَّتي).

(١) جريدة الاتّحاد (الإماراتيَّة)، الإثنين ٢٠١٧/١٠/١٦:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=60955&y=2017

وَأَمّا الاسْمُ الْمَوْصول الثّاني (الَّتي) في النَّصِّ السّابِقِ نَفْسِهِ، المَذْكورِ في السَّطْرِ السّادِس، فَقَدِ ابْتَعَدَ عَنْ مَرْجِعِهِ ابْتِعاداً كَبيراً يُضاعِفُ احْتِمالَ اللَّبْس، إِذْ يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَرْجِعِهِ أَكْثَرُ مِنْ سَطْرَيْن، فَما هِيَ "التي جرت صباح اليوم"؟ إِنَّها–لا شَكَّ– "مذكِّرة التَّفاهم" المَذْكورة في السَّطْرِ الثّالِث، بِدَليلِ أَنَّنا واجِدونَ تالِياً مِنَ الْخَبَرِ نَفْسِهِ ما يُفيدُ ذلِك، فَقَدْ "بارك سموّه توقيع اتّفاقيّة التّعاون بين الجانبين". وَهُناكَ عَشْرَةٌ مِنَ الأَسْماءِ المُحْتَمَلِ–ظاهراً– عَوْدَةُ المَوْصول إليها مِمّا ذُكِرَ قبلاً، مِنْها: (الدولة/ مذكّرة تفاهم/ اللّجنة المحلّيّة/ دورة الألعاب العالميّة/ الأولمبياد الخاصّ ٢٠١٩/ أبو ظبي/ اللّجنة المحلّيّة/ دورة الألعاب العالميّة الشّتويّة/ الأولمبياد الخاصّ ٢٠١٧/ النّمسا). فَكانَ اللُّجوءُ إِلى الْواوِ (وَالَّتي) لِلتَّخَلُّصِ مِنْ هذا المُشْكِلِ التَّرْكيبِيِّ، إِجْراءً تَرْكيبِيّاً حَتْمِيّاً، أَراهُ مِنْ أَكْثَرِ التَّدْبيراتِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي تبعثُ على الإعجابِ بِحَيَوِيَّةِ اللُّغَةِ وَديناميكِيَّتِها وَقُدْرَتِها عَلى فَكِّ الْمُعْضِلاتِ التَّرْكيبِيَّةِ النّاشِئَة.

وَمِنْهُ:

(١٣) "جَديرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ فعاليات العيد لفنون المدينة شهدت ٢٥ فعالية في الحيّ التّراثِيّ بحديقة الملك فهد المركزيَّة، وتنوَّعَتْ ما بَيْنَ العُروضِ الشَّعبيَّة والموروث الشَّعبيّ والمسرحيّات الكوميديَّة الهادِفَة ومسابقات الأطفال والعادات الاجتماعيَّة عن العيد والأفلام السّينمائيَّة، والَّتي بَلَغَ زُوّارُها حتّى اليومِ الثّامِن أكثرَ مِن ٢٥ ألف زائر[١] في الحيّ التّراثِيّ وبمشاركة أكثر مِن ١٠٠ ممثِّل ومنظِّم لفعاليات العيد لمختلف[٢] شرائح المجتمع"[٣].

فإِنَّ الاسم الموصول (التي) في: (والَّتي بَلَغَ زُوّارُها)، يَعودُ إلى (فعاليات العيد) المذكورة في أوائل السّطر الأوّل، وَيَفْصِل بينهما أسماء مُلْبِسَة عديدة قد يَقَعُ الوهم باتّصال الموصول بها، إِنْ أسقطنا الواو مِنْ موقعها السّابق للموصول، هذه الأسماء هي: (العُروض الشّعبيّة، المسرحيّات الكوميديّة، مُسابقات الأطفال، العادات الاجتماعيّة، الأفلام السّينمائيّة).

وَيَرى الْباحِثُ الْحالِيُّ أَنَّ الظّاهِرَةَ المَدْروسَةَ قَدِ ابْتَدَأَتْ في هذِهِ الْمَرْحَلَةِ تَعْييناً، أي المرحلة الثّانية، وَأَنَّ هذا الْمَوْطِنَ تَحْديداً هُوَ المَسْؤولُ عَن نُشوءِ ظاهِرَةِ اجْتِلابِ الْواوِ الَّتي ظَنَّ بَعْضُ الدّارِسينَ أَنّه "لا لُزومَ أو لا مُسوِّغَ لَها" أو "لا داعِيَ لوجودها".

(١) في الأصل: (زائِراً).

(٢) في الأصل: لجميع مختلف.

(٣) جريدة الرِّياض (السّعوديَّة)، الجمعة ١٥/شوّال/١٤٣٩هـ الموافِق ٢٩/يونيو/٢٠١٨م:
www.alriyadh.com/1690235

وَأَجِدُ مَجيءَ الواوِ المقحمة، أو واو (الّذي) في عَرَبِيَّةِ الْإِعْلام، غَيْرَ مُنْحَصِرٍ في المَوْصولِ مَعَ ما يَتْلوهُ مِنْ (جُمْلَةِ الصِّلَة)، كَما يوهِمُ كَلامُ (أَحْمَد مُخْتار عُمَر) وَ(مَكّي الْحَسَني) و(مجمع اللّغة العربيّة الافتراضِيّ)، بَلْ مُتَعَدّيهِ إلى بِنىً أَوْ صِيَغٍ لُغَوِيَّةٍ أُخْرى، كَاسْمِ الفاعِلِ الْمُعَرَّف[1]، وَهُوَ الَّذي لَهُ القيمَةُ الإِحْلالِيَّةُ نَفْسُها الَّتي يَتَمَتَّعُ بِها المَوْصولُ وَما بَعْدَهُ مِنْ (جُمْلَةِ الصِّلَة). اُنْظُر–مَثَلاً– في (١٤):

(١٤) أَكَّدَ المُهَنْدِسُ يوسف عبيدات رَئيسُ جَمْعِيَّةِ البيئَة الأُرْدُنِيَّة/ فَرْع إِرْبِد عَلى ضَرورَةِ تَرْشيدِ اسْتِهْلاكِ المِياه سِيَّما في ظِلِّ الظُّروفِ التي تَشْهَدُها المنْطقَة وَالمُتَمَثِّلَةِ في شحِّ المَوارِدِ المائِيَّة وَعَدَمِ تَوَفُّرِها في بَعْضِ الأَحْيان.

فَلا شَكَّ أَنَّ الْكَلِمَةَ (الْمُتَمَثِّلَةِ) إِنَّما هِيَ صِفَةٌ لِكَلِمَةِ (الظُّروفِ)، وَلا شَيْءَ آخَر، غَيْرَ أَنَّ هذِهِ الصِّفَةَ مَسْبوقَةٌ بِما يُمْكِنُ أَنْ يَكونَ–للوهلة الأولى– موهِماً بِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصوفُ الْمَقْصودُ مِنْ هذِهِ الصِّفَةِ، أَعْني كَلِمَةَ (الْمنْطقَة). وَلِأَنَّ الأَمْرَ كَذلِكَ، جاءَتِ الْواوُ في التَّرْكيبِ لِتَرْفَعَ تَوَهُّمَ الاتِّصافِ الْخاطِئِ هذا، وَتُعينَ في قَصْرِ الْفَهْمِ الصَّحيحِ عَلى احْتِمالٍ واحِدٍ هُوَ الْمُبْتَغى.

وَيَنْبَغي الاعْتِرافُ بِأَنَّ هذِهِ الْمَرْحَلَةَ، الثّانِيَة، هِيَ–حَتّى الآن– الْمَرْحَلَةُ الَّتي يَلُفُّها وَحْدَها التَّفْسيرُ الْمُقَدَّمُ لِلْواوِ في الْبَحْثِ خالِياً، وهو لا يُفَسِّرُ الْمَراحِلَ الآتِيَة.

المَرْحَلَة الثّالِثَة: (+واو/ +فَصْل/ –لَبْس)

وَجَدْنا فيها المَوْصولَ، أَوِ اسْمَ الْفاعِلِ الْمُعَرَّفَ، يَبْتَعِدُ عَنِ المَرْجِع بِأَيِّ مِقْدارٍ أَوْ بِأَدْنى مِقْدار، حَتّى لَوْ كانَ الفاصِلُ بَيْنَهُما كَلِمَةً واحِدَةً، كَأَنْ تَكونَ صِفَةَ المَرْجِع، أَوْ مُضافاً إِلَيْهِ مُضافُهُ هُوَ المَرْجِعُ نَفْسُهُ، وَلكِنْ–وَهذا هُوَ فُرْقانُ ما بَيْنَ الْمَرْحَلَةِ الثّانِيَةِ وَهذِهِ الْمَرْحَلَة– مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْطَوِيَ الجُمْلَةُ عَلى أَيِّ لَبْس، غَيْرَ أَنَّ مُجَرَّدَ الابْتِعادِ–وَإِنْ قَليلاً– كانَ كَفيلاً بِاصْطِناعِ مَزيدٍ مِنَ الرَّبْطِ بِالواوِ نَفْسِها:

(١٥) عادَ المُدَرِّبانِ عَبْدُ الجَليلِ جُمعَة وَسليمان حمد الغويري، بَعْدَ مُشارَكَتِهِما في دَوْرَةِ التَّضامُنِ الأولمْبِي وَالتي أُقيمَتْ خِلالَ الفَتْرَةِ مِنْ ٢٧ تَمّوز إلى ٤ آب الجاري.

فَصَحيحٌ أَنَّهُ لا لَبْسَ هُنا في فَهْمِ الإِحالَة، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَوْصولَ (التي) لا يُمْكِنُ أَنْ يَرْجِعَ إِلى الْمَذْكورِ قَبْلَهُ مُباشَرَةً: (التَّضامُن الأولمبِيّ)، لافْتِراقِهِما في النَّوْعِ أَوِ الْجِنْس، وَلكِنْ يَبْقى صَحيحاً أَنَّ ثَمَّةَ بُعْداً نِسْبِيّاً يَفْصِلُ بَيْنَ المَرْجِعِ (الدَّوْرَة) وَالاسْمِ المَوْصولِ (التي). فَهُما مَفْصولانِ هُنا بِالمُرَكَّبِ الوَصْفِيّ

(١) أو أيّ مِن المشتقّات الواصِفة، كمبالغة اسم الفاعِل، أو اسم المفعول، أو الصّفة المشبَّهة... وَلا بأس في أن نسحب المصطلح (واو الذي/ الواو المقحمة) لنقصد به الواو التي تسبق المشتقَّ الواصِف.

(التَّضامُن الأولمبِيّ). وَأَصْبَحَ دَيْدَنُ العَرَبِيَّةِ الإِتْيانَ بِهذِهِ الواوِ طالَما كانَ التَّرْكيبُ مُنْطَوِياً عَلى البُعْدِ النِّسْبِيّ.

وَلَعَلَّ مِنْ هذِهِ الْمَرْحَلَةِ الشّاهِدَ الآتِيَ–في لُغَةِ مَنْ ذَكَّرَ (الْمُسْتَشْفى)–:

(١٦) أَنْتِ المُمَرِّضَةُ الوَحيدَةُ في هذا المُسْتَشْفى وَالتي تَعْرِفُ العِلاجَ اللّازِمَ لِحالَتي.

وَمِمّا يُماثِلُ ذلِكَ، مِنْ أَمْثِلَةِ اسْمِ الْفاعِلِ الْمُعَرَّفِ الآتي بَعْدَ الْواوِ صِفَةً لِمَوْصوفٍ مَفْصولٍ عَنْهُ بِفاصِلٍ دونَما لَبْسٍ:

(١٧) قامَ بَنْكُ الأُرْدُنِّ في إِرْبِد بِالسَّحْبِ عَلى الجائِزَةِ الكُبْرى في السَّحْبِ الشَّهْرِيِّ وَالبالِغَة ٣٠ أَلْفَ دينار[١].

وَفي الْحَقيقَةِ، قَد تَنْتَمي إِلى هذِهِ الْمَرْحَلَةِ (الثّالثة) الْجُمْلَتانِ الْوارِدَتانِ لَدى (أَحْمَد مُخْتار عُمر، وَمَكّي الْحَسَني)، الْمُعادَتانِ هُنا لِلتَّذْكيرِ وَالْمُقارَنَة:

(١) يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض.

(٢) سيبدأ قريباً الفصلُ الدِّراسيُّ الثّاني وَالَّذي مُدَّتُهُ ثلاثة أشهر.

المَرْحَلَة الرّابِعَة: (+واو/ –فَصْل/ –لَبْس)

شَهِدْنا في هذه المرحلة مَجيءَ الواوِ بَيْنَ المَرْجِعِ وَالْمَوْصول[٢]مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَهُما أَيُّ فاصِل، وَمِنْ غَيْرِ أَنْ يَكونَ ثَمَّ لَبْسٌ في الإحالة، مِثْلَ:

(١٨) حَضَرَ الطّالِبُ الطَّويلُ وَالذي قابَلْتُهُ أَمْس في المَكْتَبَة.

(١٩) تَعَرَّضَتْ مُعَلِّمَةٌ لِلْعَضِّ مِنْ قِبَلِ إِحْدى الطّالِبات وَالَّتي تُعاني مِنْ مَشاكِلَ عَقْلِيَّة.

(١) لهذه الجملة تكملة اشتملَتْ على استخدام ثانٍ للواو الواقعة قبل اسم الفاعل، غيرَ أنّ الاستخدام الثّاني يُرَدُّ إلى المرحلة الثّانية السّابِقة التي فيها فصل ولبس. تأمَّل الجملة كاملةً:
"قامَ بَنْكُ الأُرْدُنِّ في إِرْبِد بِالسَّحْبِ عَلى الجائِزَةِ الكُبْرى في السَّحْبِ الشَّهْرِيِّ **وَالبالِغَة ٣٠ أَلْفَ دينار**، فازَ بِها الرَّقْم ٧٤٠١٦٩٨ فَرْع البَنْك دَوّار النَّسيم **وَالعائِد لِلسَّيِّدَة مَيْسون عويس**".
فما عساهُ يَكونُ هذا العائِد للسّيّدة (ميسون عويس): أهُوَ (دوّار النّسيم) أم (فرع البنك) أمِ (الرَّقْم ٧٤٠١٦٩٨)؟ الواو أفَهَمَت عودة الصّفة المشتقّة (العائد) إلى هذا الأخير دون غيره!

(٢) أَوْ مَجيءَ الْواوِ بَيْنَ اسْمِ الْفاعِلِ الْمُعَرَّفِ الْواقِعِ صِفَةً، وَمَوْصوفِهِ.

فالفصلُ وداعي اللَّبْسِ هُنا مَفْقودانِ بِطَبيعَةِ الْحال، وَما مِنِ احْتِمالٍ في إِحالَةِ الْمَوْصولِ إِلّا إِلى مَرْجِعٍ واحِدٍ هُوَ (الطّالِبُ أَوِ الطّالِبُ الطَّويلُ) في الأولى، و(إحدى الطّالبات) في الثّانية.

ولنتأمّل المثال:

(٢٠) اِنْتَهَت دَرْدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب.

فمِنَ الْواضِحِ أَنَّ ما تَفْتَرِقُ بِهِ هذِهِ الْمَرْحَلَةُ الرّابِعَة، عَن سابقتها الثّالِثَة، يَكْمُنُ في أَنَّهُ ما مِنْ فاصِلٍ تَرْكيبِيٍّ يَفْصِلُ الْمَوْصولَ عَنْ مَرْجِعِهِ–في الرّابِعَة–، وَتَشْتَرِكانِ في أَن لا لَبْسَ ماثِلٌ في التَّرْكيب. وَمِنْ هُنا اقْتَضى الأَمْرُ تَقْديمَ تَفْسيرٍ آخَرَ غَيْرِ الْمُقَدَّمِ آنِفاً في تَفْسيرِ مَجيءِ الْواوِ في الْمَرْحَلَةِ الثّانِيَةِ الَّتي تَشْتَمِلُ فيها التَّراكيبُ عَلى اللَّبْس! فَإِذا لَمْ يَكُنْ مِنْ لَبْسٍ في التَّرْكيبِ، في الْمَرْحَلَتَيْنِ الثّالِثَةِ وَالرّابِعَة، فَما الْمُحْوِجُ–إِذَن– إِلى جَلْبِ هذه الْواوِ (المقحمة)؟! أَيَحِقُّ لنا وَصْمُ عَرَبِيَّةِ الإِعْلامِ هُنا بِالْعَبَث؟!

قَدْ يَصْلُحُ الْقَوْل: إِنَّهُ يُؤْتى بِهذِهِ الواوِ في حالَيْن: حالِ اللَّبْس (الْمَرْحَلَة الثّانِيَة)، وَحالِ الْبُعْدِ أَوِ الانْفِصالِ التَّرْكيبِيّ بَيْنَ المَوْصولِ وَالمَرْجِع (الْمَرْحَلَة الثّالِثَة). وَإِذا صَحَّ أَنْ يُتَّخَذَ هذا الرَّأْيُ تَفْسيراً لِلْحالِ في الْمَرْحَلَةِ الثّالِثَةِ المُشْتَمِلَةِ عَلى الفَصْلِ دونَ لَبْس، فَما عَسى التَّفْسيرُ أَنْ يَكونَ لِما عَلَيْهِ الْحالُ في الْمَرْحَلَةِ الرّابِعَةِ الَّتي لا فَصْلَ فيها وَلا لَبْس؟!

وَلكِنّي، في الْحَقِّ، أَرى أَنَّهُ لَيْسَ بِذي مَقْنَعٍ أَنْ يُكْتَفى بِرَدِّ الْواوِ في تَراكيبِ الْمَرْحَلَةِ الثّالِثَةِ إِلى الْفَصْلِ التَّرْكيبِيِّ أَوِ الْبُعْدِ ما بَيْنَ الْمَوْصولِ وَمَرْجِعِه، لِسَبَبَيْنِ: الأَوَّل، أَنَّ مُبْتَدَأَ الظّاهِرَةِ–حسبَ زَعْمِ الباحِث– كانَ مَعَ رَفْعِ اللَّبْسِ الْمُتَوَهَّم (في الْمَرْحَلَة الثّانِيَة)، فَيَكونُ الْقَوْلُ بِالانْفِصالِ التَّرْكيبِيّ أَوِ الْبُعْدِ سَبَباً في حالِ الْمَرْحَلَةِ الثّالِثَةِ الَّتي لا لَبْسَ فيها، خُروجاً عَمّا قيلَ في الْبَدْء. وَأَمّا السَّبَبُ الثّاني الَّذي يَجْعَلُنا لا نَقْنَعُ مِنَ الأَمْرِ في الْمَرْحَلَةِ الثّالِثَةِ بِإِرجاعِهِ إِلى الْبُعْدِ وَالانْفِصال، أَنَّ تَراكيبَ الْمَرْحَلَتَيْنِ الثّالِثَةِ وَالرّابِعَةِ مُشْتَرِكَةٌ في أَمْرٍ واحِدٍ هُوَ خُلُوُّها أَوْ أَمْنُها مِنَ اللَّبْسِ، فَيَتَعَيَّنُ الانْطِلاقُ مِنْ هذِهِ الْحَقيقَةِ لا مِنْ غَيْرِها بُغْيَةَ التَّفْسيرِ الآخَرِ الْمَرْجُوّ، أَيْ مِنْ حَقيقَةِ كَوْنِ تَراكيبِ الْمَرْحَلَتَيْنِ الثّالِثَةِ وَالرّابِعَةِ خالِيَةً مِنَ اللَّبْسِ وَمَعَ ذلِكَ اجْتُلِبَتِ الْواوُ إِلَيْها، وَما هذا إِلّا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَنْتَظِمَهُما التَّفْسيرُ نَفْسُه!

تَفْسيرُ وُجودِ "واو الموصول" مَعَ ارْتِفاعِ اللَّبْس (في الْمَرْحَلَتَيْنِ الثّالِثَةِ وَالرّابِعَة)

"واو النّعت"/ "واو التّوكيد"/ "واو الذِّكْرِ والأهمّيّة"

نَخْلُصُ مِنْ بعضِ السّابِقِ إِلى أَنَّنا في مَسيسِ الْحاجَةِ إِلى تَفْسيرِ مَجيءِ الْواوِ فاصِلَةً بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصوف حينَما لا يَكونُ ثَمَّ لَبْس، سَواء كانَتِ الصِّفَةُ مَوْصولاً (مَعَ صِلَتِه)، كما في (١٨) و(٢٠) المُعادَيْنِ هُنا:

(١٨) حَضَرَ الطّالِبُ الطَّويلُ وَالذي قابَلْتُهُ أَمْس في المَكْتَبَة.

(٢٠) اِنْتَهَت دَرْدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب.

وأَرى أنّ مِمّا يَتَّصِلُ مِن هذه الظّاهرة بِسبيل، مَجيءَ الصِّفَةِ الثّانية–حينَ تَعدُّد الصّفات– اسْماً مِنْ غَيْرِ الْمَوْصول (وَصِلَتِه)، كَما في:

(٢١) جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ وَطَويل.

ومِنْ هذا الأَخيرِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّفْسيرَ الْمُبْتَغى يَجِبُ أَنْ يَلُفَّ ظاهِرَةَ فَصْلِ الصِّفَةِ الثّانِيَةِ عَنِ الأولى بِالْواو حينَ تَعَدُّدِ الصِّفاتِ–صِفَتَيْنِ أَوْ أَكْثَر– لِمَوْصوفٍ واحِد، وأنَّ الظّاهرة ليست محصورةً في "واو الموصول" أو "واو الّذي".

أَقولُ مُسْتَعيناً بِاللهِ وحدَهُ رَبّي وَمَوْلاي–سُبْحانَه–: أحسب أنَّهُ ما جيءَ بِالْواوِ إِلّا لإِعْطاءِ مَزيدٍ مِنَ الاهْتِمامِ لِلصِّفَة، أَوِ الْحَدَثِ أَوِ الإِسْنادِ الذي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ جُمْلَةُ صِلَةِ المَوْصول. بِعِبارَةٍ أُخْرى: يُؤْتى بِالْواوِ لإِبْرازِ قيمَةِ المَعْلومَةِ التي يَشْتَمِلُ عَلَيْها التَّرْكيبُ اللغَوِيُّ الَّذي بَعْدَ الواو. فَإِنَّ هذا الإِبْرازَ، الَّذي بِالواو، يُضْفي عَلى التَّرْكيبِ قيمَةً رَئيسَةً، لا ثانَوِيَّةً وَلا تابِعَةً وَلا خاضِعَة. فإنّ مِنَ الْمَعْروفَ أَنَّ الجُمْلَةَ التي تَتْبَعُ المَوْصول، أَوْ ما سُمِّيَ بِجُمْلَةِ الصِّلَة، إِنَّما هِيَ جُمْلَةٌ تابِعَةٌ خاضِعَةٌ لِما قَبْلَها مُحْتَضَنَةٌ فيها، لِكَوْنِها صِفَة، ولكنَّ النّاطِقَ اللغَوِيَّ أَرادَ أَنْ يُضْفِيَ مَزيداً مِنَ الاهْتِمامِ عَلى "جُمْلَةِ الصِّلَة"–أَوِ الصِّفَةِ عُموماً–، وَيُعْطِيَها صِفَةَ الأَصالَة، وَيَلْفِتَ النَّظَرَ إِلى أَنَّها جملَةٌ تُكافِئُ–عِنْدَهُ– سابِقَتَها وَلا تَقِلُّ عَنْها أَهَمِّيَّةً، وَهِيَ تَحْتَوي عَلى مَعْلومَةٍ لا تَقِلُّ عِنْدَ المُتَكَلِّم عَنِ المَذْكورِ قَبْلاً. فَيُوَظِّف الْواو لِتَحْقيقِ ذلِك، مُسْتَثْمِراً مَعْرِفَتَهُ الضِّمْنِيَّةَ بِها مِنْ أَنَّها تَنْهَضُ لِلْعَطْفِ بَيْنَ العَناصِرِ المُتَساوِيَةِ لُغَوِيّاً.

إِنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ بِالْواو كَما في (جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ وَطَويل)، أَوِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَوْصولِ وَمَرْجِعِهِ كَما في (اِنْتَهَت دَرْدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب)، ما كانَ لِيَكونَ إِلّا لإِقامَةِ الاعْتِبارِ لِما بَعْدَ الْواو (الصِّفَة الثّانِيَة أَوِ الإِسْناد الَّذي يَلي الموصول) وَلَفْتِ نَظَرِ الْمُتَلَقّي إِلَيْه، ولِلإِشارَةِ إِلى أَنَّه لا يَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عَنِ الَّذي قبلَ الْواو. وَكَأَنَّ النّاطِقَ اللُّغَوِيَّ بِصَنيعِهِ هذا، أَرادَ أَنْ يُشيرَ إِلى أَنَّهُ لَيْسَ يَعْني مَجيءُ الصِّفَةِ الثّانِيَةِ مُتَأَخِّرَةً عَنِ الأولى أَن لا تولى الأَهَمِّيَّةَ نَفْسَها، أَوْ أَنَّها تَقِلُّ عَنْها أَهَمِّيَّةً. لَمْ يُرِدِ النّاطِقُ اللُّغَوِيُّ لِلصِّفَةِ الثّانِيَةِ أَنْ تَظَلَّ تابِعَةً لِلصِّفَةِ الأولى حائِمَةً في فَلَكِها تَنْهَضُ بِسَبَبٍ مِنْ ذِكْرِها الْبَعْدِيِّ المُتَأَخِّرِ بِدَوْرٍ ثانَوِيّ.

أَرادَ النّاطِقُ اللُّغَوِيُّ، بِجَلْبِ هذِهِ الْواوِ قبلَ الموصول هنا أو قَبْلَ الصِّفَةِ الثّانِيَة، أَنْ يُقيمَ لِما بعد الواو كَياناً لُغَوِيّاً مُسْتَقِلّاً هَوْناً ما، لِئَلّا يُسْتَقَلَّ أو يُقَلَّلَ شَأْنُه بِسَبَبٍ مِنْ ذِكْرِها تالِياً أو بَعْداً أَوْ ثانِياً. بِطَريقَةٍ أُخْرى: أرادَ النّاطِقُ أَنْ يَلْفِتَ الانْتِباهَ بِاسْتِخْدامِهِ هذِهِ الْواو، إِلى أَنَّ الصّفة التي يَذْكُرُها، أوِ

الصِّفاتِ الَّتي يُعَدِّدُها لَيْسَتْ مُنبَنِيَةً عِنْدَهُ عَلى تَرْتيبٍ قائِمٍ في النَّفْسِ حَسبَ الأَوْلَوِيَّة أَوِ الأَهَمِّيَّة، إِنَّما هِيَ صِفاتٌ عَلى دَرَجَةٍ واحِدَةٍ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ عِنْدَه، وَيُمْكِنُ لَكَ أَنْ تَعْكِسَ التَّرْتيبَ فَتُقَدِّمَ أَيَّ صِفَةٍ عَلى أَيِّ صِفَةٍ إِنْ شِئْتَ. أَرادَ، مِن اسْتِخْدامِهِ هذِهِ الْواوَ، أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الصِّفاتِ الَّتي يَذْكُرُها تَسْوِيَةً تامَّة، وَأَنْ يَنْفِيَ ما قَدْ يَعْلَقُ بِالأَفْهامِ مِنْ تَرْتيبِ هذِهِ الصِّفاتِ في الذِّكْرِ أَوَّلاً فَثانِياً، وَهكَذا.

إِذَنْ، فَالنّاطِقُ اللُّغَوِيُّ قد يَسْتَجْلِبُ هذِهِ الْواوَ حينَ تَعَدُّدِ الصِّفاتِ لِمَوْصوفٍ واحِدٍ بِحَيْثُ تَكونُ الْواوُ سابِقَةً الصِّفَةَ الثّانِيَةَ وَالثّالِثَةَ، وَهكَذا. والأَمْرُ –كَما هُوَ واضِح– قائِمٌ عَلى افْتِراضِ أَنَّ النّاطِقَ بِالْعَرَبِيَّةِ لا يَعْبَث، شَأْنُهُ في هذا شَأْنُ النّاطِقينَ بِاللُّغاتِ الأُخْرى كُلِّهِم. أَعْني أَنَّ مَوْضَعَةَ الْواوِ لَمْ يَكُنْ إِلّا لِعِلَّة، بِدَليلِ أَنَّهُ لَمْ يَضَعِ الْواوَ بَيْنَ الْمَوْصوفِ وَالصِّفَة، فَلَمْ يَقُل –مَثَلاً–: (*جاءَ رَجُلٌ وَأَشْقَر)، بَل قال: (جاءَ رَجُلٌ أَشْقَرُ وَطَويل وَيتكلَّم بلغةٍ غير مفهومة).

وَمِمّا يُفيدُ كثيراً في ما نَحْنُ فيهِ مِنْ حَديث، وَهُوَ أَمْرٌ لافِتٌ لِلنَّظَرِ كَثيراً، أَنَّ (ابْنَ هِشامٍ الأنصاريّ) يَنْقُلُ عَنِ (الزَّمخشَرِيّ) (٥٣٨هـ) القَوْلَ بِوُجودِ واوٍ لِلتَّوْكيدِ هِيَ "الْواوُ الدّاخِلَةُ عَلى الْجُمْلَةِ الْمَوْصوفِ بِها لِتَأْكيدِ لُصوقِها بِمَوْصوفِها، وإِفادَةِ أَنَّ اتِّصافَهُ بِها أَمْرٌ ثابِت. وَهذِهِ الْواو أَثْبَتَها الزَّمخشرِيُّ وَمَنْ قَلَّدَه"(١). وهذا إنَّما يَعْني أنّ الزّمخشريّ يَقولُ بواوٍ تَفْصِلُ بَيْنَ الموصوف والصّفة، مِنْها –مَثَلاً– ما جاءَ في قَوْلِ رَبِّنا –تَبارَكَ وتَعالى–: ﴿وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلّا وَلَها كِتابٌ مَعْلوم﴾(٢).

وإِنَّنا لَواجدون، قَبْل ذلك، لدى (الفرّاء) (٢٠٧هـ)، ذِكْراً للواو التي تَنْعَتُ بِها العرب، وساقَ لهذه الواو قراءةَ عبد الله بن مسعود –رَضِيَ اللهُ عنه– في قولِهِ –تَعالى–: ﴿وَبناتِ خالِكَ وبناتِ خالاتِكَ واللّاتي هاجَرْنَ مَعَكَ﴾(٣)، قائلاً: "فقد تكون المهاجرات مِن بنات الخال والخالَة، وإِنْ كانَ فيه الواو، فقال: ﴿وَاللّاتي﴾. والعرب تنعت بالواو وبغير الواو كما قال الشّاعر:

فَإِنَّ رُشَيْداً وابنَ مَرْوان لم يَكُنْ ... لِيَفْعَلَ حتّى يُصدر الأمرَ مُصْدَرا"(٤).

(١) اِبْن هِشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، ٣٩٨/٤. وَقَدْ رَفَضَ (ابْنُ هِشامٍ)–في ما يَبْدو–القَوْلَ بِواوِ التَّوْكيدِ مُعْتَبِراً أَنَّ الْواوَ، في الْمَواضِعِ كُلِّها الَّتي قيلَ إِنَّها واوُ التَّوْكيدِ، إِنَّما هِيَ واوُ الْحال (اِبْن هِشامٍ الأَنْصارِيّ، مُغْني اللَّبيب عَنْ كُتُبِ الأَعاريب، ٣٩٨/٤).

(٢) الحِجْر ١٥: ٤.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٥٠.

(٤) الفرّاء، أبو زكريّاء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م)، **مَعاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمَّد علي النّجّار، الدّار المصريَّة للتّأليف والتّرجمة، د.ت، ٣٤٥/٢. وانظر: الرّيحانيّ، واو الرّبط: وظائفها ودلالتها، علوم اللّغة، مج١، ع٤، ١٩٩٨، ص١٦٥.

والجَميلُ بِحَقٍّ أنّ الفرّاء لم يَكْتَفِ بذلك، فقدْ مثَّل لِـ(واو النّعت) بشيءٍ مِن الكلامِ المتداوَل في عصره: "وأنت تَقول في الكلام: إنْ زُرْتَني زُرْت أَخاكَ وابنَ عَمِّكَ القريب لك، وإنْ قلتَ: والقريب لكَ كانَ صَواباً"(١).

وَقدْ قَوّى (محمَّد الرّيحانِيّ) القول بِـ(واو النّعت) مِنْ خلال رأي الفرّاء الذي رأى أنّ الواو في قول مولانا–سبحانه–: ﴿مَثَلُ الفَريقَيْنِ كَالأَعْمى والأَصَمِّ وَالبَصيرِ وَالسَّميعِ﴾(٢)، "مِن نمط واو النّعت بدليل السِّياق في عَجُز الآية ﴿هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً﴾، فتَحَدَّثَ بالتّثنية، ولو كانَ جمعاً على ما ذكر في الآية لَكانَ السّياق غير ذلك"(٣). وقد مثَّل الفرّاء لذلك بقول القائل: "مَرَرْتُ بِالعاقِلِ وَاللّبيبِ وهو يَعْني واحداً"(٤).

ولعلّ مِنَ الواو الدّاخلة على الجملة الموصوف بها لِتأكيد لُصوقها بِمَوْصوفها، وإفادَةِ أَنَّ اتِّصافَهُ بِها أَمْرٌ ثابِت، الجُملَ الآتِيَة:

(٢٢) "وأنشدَنا أبو عبد الله الشجري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله..."(٥).

(٢٣) "...مع فارق واحد وهو أنَّ الهمزة..."(٦).

(٢٤) حصل فلانٌ على مكافأة وقدْرها ١٠ آلاف درهم(٧).

(٢٥) كَلامٌ قَوِيٌّ وَيَسْتَحِقُّ الْمُشاهَدَةَ(٨).

حيث يَصِحّ فيها كلِّها الاستغناءُ عن الواو، فالقولُ–على التّرتيب–:

(٢٢أ) وأنشدَنا أبو عبد الله الشجريّ يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً هو قوله...

(٢٣أ) مع فارق واحد هو أنَّ الهمزة...

(١) الفرّاء، مَعاني القرآن، ٣٤٥/٢.
(٢) هود ١١: ٢٥.
(٣) الرّيحانِيّ، محمَّد عبد الرّحمن محمَّد، واو الرّبط: وظائفها ودلالتها، ص١٦٥.
(٤) الفرّاء، مَعاني القرآن، ٧/٢.
(٥) ابْن جِنّيّ، الْخَصائِص، ٢٤٠/١.
(٦) ستيتيّة، الشَّرط والاستفهام في الأَساليبِ العربيَّة، ط١، دار القَلَم للنَّشْرِ وَالتَّوْزيع، دبيّ– الإمارات العربيَّة المتَّحِدَة،١٩٩٥م، ص١٠٠.
(٧) وهي مِمّا حَكَمَ (مَكّي الحَسَني) على الواو فيها بِأَنَّها مُقْحَمَةٌ إقْحاماً لا مُسَوِّغ لَه! انظر: الحَسَني، نحو إتقان الكتابة العِلميَّة باللغة العربيَّة: ص٩٢.
(٨) مِنْ بريد إلكترونيّ وَصَلَني يوماً.

(٢٤أ) حصل فلانٌ على مكافأة قدْرها ١٠ آلاف درهم.

(٢٥أ) كَلامٌ قَوِيٌّ يَسْتَحِقُّ الْمُشاهَدَة.

وبالعودة إلى الجملة (٢٠): (إِنْتَهَت دَرْدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب)، نجدُ لها في مصدرها تكملةً اشتملَت على تعدُّدِ الصّفات المتعاطفة أو المفصولة بالواو:

(٢٠أ) اِنْتَهَتْ دَرَدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب وَالخَلاق وَالإِنْسانِيّ في المُسْتَشْفى.

فِيَكون قد اجتمع فيها النّمطان: "واو الموصول"، وواو النّعت الواقِعَة قبل المشتقّات الواصفة المتعاطِفة التي أرادَها النّاطق متساويةً.

وإنّ التّفسير السّابق لا يتوقّف عند (واو النّعت)، بل يلُفّ الكثير مِن التّراكيب التي نجدُ فيها هذه الواو حالّةً قبل تراكيبَ مِن غير الصّفات أو المشتقّات، كأن يَكونَ التّركيبُ شبهَ جملة (مِن الجارّ والمجرور) دالّة على الهيئة. فقد قَرَأْتُ يوماً، عَلى أَحَدِ الجُدْرانِ، مُلْصَقاً إِعْلانِيّاً يُرَوِّجُ لأَحَدِ المَعاهِدِ:

(٢٦) يُقَدِّمُ لَكَ المَعْهَدُ كافَّةَ الاسْتِشارات التي تَتَعَلَّقُ بِالدِّراسَةِ في أَلْمانيا وَبِشَكْلٍ مَجّانِيّ.

ولو اكتُفِيَ بالقول: (بِشَكْلٍ مَجّانِيّ) دون الواو، لَكان الكلام–لا ريب– مستقيماً مُفْهِماً أنّ تقديم المعهد للاستشارات إنّما هو مجّانِيّ، بَيْدَ أنّ المُنشِئ الباثّ أرادَ أنْ يَلفت الانتباه لهذه المعلومة: (بِشَكْلٍ مَجّانِيّ)، ويُعْطِيَها مزيداً مِن القيمة والاهتمام لِيَجْعَلَها لا تَقِلُّ أهمّيّةً عن المعلومة التي تَسبقها والتي فيها ذِكْرٌ للدّراسة في ألمانيا، وذلك لِما تنطوي عليه العبارة (بِشَكْلٍ مَجّانِيّ) مِن تحفيزٍ للطّلّاب للإقبال على المعهد دون تردُّد أو إبطاء، فإنَّهم بإقبالهم عليه لن يَخْسروا شيئاً إنْ لَمْ يستفيدوا مِن خبرةِ أصحابه في موضوع الدّراسة في ألمانيا، أمّا المعهد فسيُصيبُ مِن هذا كلِّهِ–على الأقلّ– ذُيوع الصّيت المفضي إلى ربح عاجل أو آجل.

ومِن القَبيلِ نفسِه لا يَحيد عنه قَيْدَ أنملة:

(٢٧) قريباً سَيَتِمّ توضيح الكثير مِن الحقائق وبالأدلّة القاطعة[١].

(١)هذا يختلف عن مثل قولهم: "شَرْح كامِل **وبالصُّوَر** لِطريقة ركن السّيّارة بالطّريقة الصّحيحة"، ذلك أنّ الواو هنا آتية– في ما يَظهر– للعطف الخالص، فالتّركيب يَعْني أنّ ثمّة شرحاً لغويّاً لطريقة ركن السّيّارة، وهو مشفوع بالصُّوَر المُعينة، فكأنّ التّقدير: "شرح كامِل **باللّغةِ وبالصُّوَر**...". ولو حُذِفتِ الواو، لاستعلى خطأ الاقتصار على الصُّوَر: "شرح كامِل بالصُّوَر..."! وأنّى للشّرح أنْ يَكونَ كامِلاً بالصُّوَر وحدَها!

(٢٨) إنّ المؤلفَينِ أرادا ببساطة أن يُوضّحا أنّ مثقّفينَ مشهورينَ من فلاسفةِ ما بعد الحداثة يَستخدمون في كتاباتهم، وبشكل متكرّر، المفاهيم والمصطلحات العلميّة بطريقة خاطئة: إمّا باستخدام أفكار علميّة خارجة عن السّياق تمامًا، ودون أيّ تبرير.

(٢٩) التّقرير أثبت وبالوثائق الدّامغة، وبما لا يَدَعُ مجالاً للشّكّ، عدّة اتّهامات تكفي إحداها لإعدامهم.

(٣٠) هي أداة مجّانيّة لا تحتاج إلى تحميل، يمكنك من خلالها إنشاء إنفوجرافيك رائع وفي دقائق قليلة، مِن خلال نماذج جاهزة ومُعَدَّة مسبقاً.

(٣١) نفت الحكومة الأردنيّة عرض محميّة ضانا الطّبيعيّة بمحافظة الطَّفيلة الجنوبيّة للبيع لمستثمر أجنبيّ. وذَكَر إبراهيم الشحاحدة، مدير أراضي لواء بصيرا، الّتي تتبعها المحميّة، أنّها مسجَّلة بخزنة المملكة بمسمّى «أراضي حراج» والتّشريعات تمنع بيعها إلاّ للمنفعة العامّة وبموافقات رسميّة.

وإنّي لَأَحْسَبُ أَنَّ أوّلَ أمرِ دُخول هذه الواو إلى اللّغة (واو الموصول، واو النّعت، واو التّوكيد، واو الذِّكر والأهمّيّة) كانَ عبر المستوى الشّفاهِيّ، ومِنهُ انسربَتْ إلى اللّغة المكتوبة! وفي الحقيقة، كثيراً ما أَسْتَحْضِرُ صورةَ النّاطق اللّغويّ، أوْ هيئتَه، وهو واقِف يَلْهَجُ بِتلك الجملة وأشباهها، قائلاً–مثلاً–: "قريباً سَيَتِمّ توضيح الكثير مِن الحقائق..."، مُحَقِّقاً سَكْتَةً خفيفة بعدها، لِيُواصِلَ تالِياً البثَّ رافِعاً يدَه بشيءٍ مِنَ التّحدّي قائلاً تكملة الجملة: "...وبالأدلّة القاطِعة!".

وَمِنْهُ قَوْل (سعيد يقطين) مُعلِّقاً على رواية (صقيع) التَّرابُطيَّة لمحمَّد سناجلة:

(٣٢) "يتخلَّقُ النَّصُّ المتعدِّد بواسطة وسيط جديد للإعلام والتَّواصل هو الحاسوب، عبر عَتادِهِ وبرمجيّاته وبفضاء شبكيّ (cyberspace) يَسْمَحُ لكلِّ مُستعمِل أنْ يراهُ وفي الوقت نفسه حيثما كانَ في العالم"(١).

فَمِنْ غَيْرِ الْمَشْكوكِ فيهِ أَنَّ الْكَلامَ يَسْتَقيمُ حينَ اطِّراحِ الْواو:

(٣٢أ) ...بفضاءٍ شبكيٍّ يَسْمَحُ لكلِّ مُستعمِلٍ أنْ يَراهُ في الوقت نفسه حيثما كانَ في العالم.

ولكنَّ هذا الاطِّراحَ (في ٣٢أ) لا يُحَقِّقُ لِلْكاتِبِ المَعْنى الَّذي أرادَهُ (في ٣٢) وَهُوَ يُعَدِّدُ الخَصائِصَ الَّتي يَتَمَتَّعُ بِها الْوسيطُ الإلكترونِيُّ الذي أَخَذَ يَحْتَضِنُ النَّصَّ الجديدَ في عَصْرِ المَعْلومات، فَالفَضاء الشّبكِيّ يَفْعَلُ شَيْئَيْنِ اثْنَيْن لا شَيْئاً واحِداً:

(١) يقطين، **(صَقيع) تَجْرِبَةٌ إِبْداعِيَّةٌ عَرَبِيَّةٌ جَديدَة**، http://archive.li/0GZS7.

١. يَسْمَحُ لِكُلِّ مُسْتَعْمِلٍ لِلْحاسوبِ أنْ يَرى هذا النَّصَّ الجديد،

٢. وَهُوَ إنَّما يُتيحُ ذلِك لِلْمُسْتَعْمِلينَ كافَّةً في وَقْتٍ واحِدٍ دونَ إبْطاءٍ أَوْ تَأْخيرٍ كما هِيَ الحالُ في الْكِتابِ الْوَرَقِيّ. وَكَأَنَّ تَقْديرَ الكَلام: (...بِفَضاء شبَكِيّ يَسْمَحُ لِكُلِّ مُسْتَعْمِلٍ أَنْ يَرى النَّصَّ الجَديد، وهُوَ إنَّما يَفْعل ذلِكَ في الوَقْتِ نَفْسِه لكلِّ المستعمِلين في العالَم).

ولعلَّ في بعض السّابِق تفسيراً لِما نجده مكتوباً بخطِّ اليدِ تعْليقاً أَوْ شرْحاً على بعضِ الكُتُبِ والمُعامَلاتِ الرَّسميَّة مِنْ مِثل:

(٣٣) إعداد المطلوب وَبِسُرْعَةٍ.

ولا يَخْرُجُ عنه بأيّ مقدارٍ استعمالُ الواو في الجمل الآتِيَة:

(٣٤) عَلى مَنْ يرغَبُ، مِنْ طَلَبَةِ كُلِّيَّةِ الآثار والأنثروبولوجيا الخِرّيجين، في إلقاء كلمة الخِرّيجين، مُراجَعَة عميد كُلِّيَّةِ الآثار، وَبِالسُّرْعَةِ المُمْكِنَة.

(٣٥) يُسْعِدُني، وَمِنْ خِلالِ مَوْقِعِ الْميناء، أَنْ أُرَحِّبَ بِكُمْ في ميناءِ الْعَقَبَةِ أَجْمَلَ تَرْحيب.

(٣٦) تَقَرَّرَ إيقافُ الْخُصوماتِ عَلى الأَدْوِيَة، عِلْماً بِأَنَّهُ، وَبِنَصِّ الْقانون، يُعاقَبُ الصَّيْدَلانِيّ بِغَرامَةٍ ماليَّة في حال تقديمِهِ الخصم.

والحقّ أنّ العجب لا ينقضي–مِنْ قَبْلُ ومِن بَعْدُ– مِمّن يُخَطِّئ استِعمال الواو الآتية على نحوٍ مِن ذلك، ذلك أنّه يُمكِن النّظر إلى الجملة التي تتصدّرها الواو–في أقلِّ تقدير– بوصفها جملةً معترِضةً، ولو مِنْ أحد الوُجوه! تَأَمَّل–مثلَيْنِ–:

(٣٥أ) يُسْعِدُني–وَمِنْ خِلالِ مَوْقِعِ الْميناءِ– أَنْ أُرَحِّبَ بِكُمْ في ميناءِ الْعَقَبَةِ أَجْمَلَ تَرْحيب.

(٣٦أ) تَقَرَّرَ إيقافُ الْخُصوماتِ عَلى الأَدْوِيَة، عِلْماً بِأَنَّهُ–وَبِنَصِّ الْقانون– يُعاقَبُ الصَّيْدَلانِيّ بِغَرامَةٍ ماليَّة في حال تقديمِهِ الخصم.

الْمَرْحَلَة الْخامِسَة: (+واو/ –الَّذي)

يَبْدو للمرءِ أَنَّهُ لِكَثْرَةِ التَّلازُمِ أَوِ الاقْتِرانِ بَيْنَ الْواوِ وَالْمَوْصول في نَحْوِ: (وَالَّذي، وَالَّتي، وَالَّذينَ، وَاللّواتي...)، أَخَذَتِ اللُّغَةُ في الْمَرْحَلَةِ الْخامِسَة، تُماهي بَيْنَ الأَداتَيْنِ إلى دَرَجَةٍ حَلَّتْ مَعَها الْواوُ–في المرحلة الخامِسة– مَحَلَّ الْمَوْصولِ لِيُسْتَغْنى عَنِ الْمَوْصولِ تَماماً بِإِسْقاطِهِ مِنَ التَّرْكيب، اعتماداً–ربَّما– على وُجودٍ ضمنيّ لَهُ في الذّهن، الأَمْرُ الَّذي أَصْبَحَتْ مَعَهُ الْواوُ تَقومُ بِوَظيفَةِ الرَّبْطِ بَدَلاً مِنَ الْمَوْصول. إِذْ كَثيراً ما يُقالُ نَحْوٌ مِن:

(٣٧) عَلى الطّالِبِ (...)، وَرَقْمُهُ الجامِعِيّ (...)، مُراجَعَة عَميد كُلِّيَّةِ الآداب لِلضَّرورة.

(٣٨) قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ وَاسْمُهُ أَبو هاشِم.

فَالواو فيهما تُساوي (الذي) تَماماً، إذِ التَّقْدير:

(٣٧أ) عَلى الطّالِبِ (...)، الذي رقمُهُ الجامِعِيُّ (...)، مُراجَعَة عَميد كُلِّيَّةِ الآداب لِلضَّرورة.

(٣٨أ) قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ الذي اسْمُهُ أَبو هاشِم.

وَفي المظنون أنّه ما ساغَ إحلال الواو هُنا محلّ الموصول في هذه التّراكيب وأشباهِها، إلّا لأَنَّ ثمّة اقتراناً أو تلازماً أَضْحى في ذهن النّاطقِ اللّغوِيّ بينَ الواو والموصول، وهو مُنْحَدِرٌ مِنَ التّراكيب التي جَمَعَت بَيْنَ (الْواو) وَ(الَّذي) على النّحو:

(٣٧ب) عَلى الطّالِبِ (...)، وَالَّذي رَقْمُهُ الجامِعِيّ (...)، مُراجَعَة عَميد كُلِّيَّةِ الآداب لِلضَّرورة.

(٣٨ب) قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ وَالّذي اسْمُهُ أَبو هاشِم.

والملموح أنّ التّركيبَ هُنا، مِنْ حَيْثُ اقترانُ الواو بِاسم الموصول وعدمه، قدْ مرَّ –حسَب تَصَوُّر الباحِث– بثلاث المراحل التّاريخيّة الآتِيَة:

المرحلة الأولى: قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ الذي اسْمُهُ أَبو هاشِم.

المرحلة الثّانية: قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ والذي اسْمُهُ أَبو هاشِم.

المرحلة الثّالثة: قابَلَتْ فاطِمَةُ صاحِبَ الدُّكّانِ وَاسْمُهُ أَبو هاشِم.

ولا يَستغرِبَنَّ امرؤٌ قِيامَ الواو مقام الموصول في العربيّة تماماً وكمالاً، فهو ليس أمراً طارئاً فيها إطلاقاً، ولا هو بغريب عنها، إذْ نجده واقعاً فيها مِن قديم، كقول (ابن جنّيّ)–مثلاً–:

(٣٩) "فأمّا (ثيرة) ففي إعلال واوِه ثلاثة أقوال:...، وأمّا العبّاس فذكَرَ أنّهم أعَلّوهُ لِيَفْصِلوا بذلك بين الثّور مِن الحيوان وبين الثّور[١] وهو القطعة مِن الأَقِط، لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرة بالتّصحيح لا غير"[٢].

(١) أرجو أن يَلْحَظَ القارئ الكريم تكرار (ابن جنّيّ) للظّرف (بَيْنَ)، وهو الاستخدام الذي نفّرَنا منه بشدّة بعض الأساتذة والزّملاء والباحثين، وصَدَّعوا رؤوسَنا بِعَدَمِ جوازِ وقوعه!

(٢) ابْن جِنّيّ، الْخَصائِص، ١/١١٢.

فالواو هنا واقعة موقع (الذي)، والكلام على إيقاع:

(٣٩أ) أعَلّوهُ لِيَفْصِلوا بذلك بين الثّور مِن الحيوان وبين الثّور الذي هو القطعة من الأَقِط.

خاتمة ونتائج:

سَعى الْبَحْثُ إلى دراسة أحد أنواع الواو الزّائدة الّتي يُظَنّ أحياناً أنّها زائدة خطأً أو عبثاً دون مُسوِّغ، وَمِنْ أَبْرَزِ ما تَوَصَّلَ إِلَيْه ما يأتي:

١. دَعا الباحث إلى تَبَنّي مصطلح (الواو المقحمة) للدّلالة على تلك الواو الّتي يُظَنّ أنّ استعمالها "خطأ" أو لا مُسَوِّغ لها في التّركيب العربيّ، وهي على أنواع عدّة، منها (واو الموصول) الّتي هي مَدار البحث الحاليّ، واكتفى الباحث بالإشارة السّريعة إلى بعض الأنواع الأُخرى مِن (الواو المقحمة)، مثل: (واو "حتّى" القَبليّة)، و(واو "حتّى" البَعديّة)، و(واو الاستغراق الزّمنيّ)، وواو (بل). على أنّ المأمول أنْ يُفْرِدَ الباحث للأنواع الأُخرى بحثاً مستقبليّاً بحول الله ومشيئته.

٢. لَفَتَ الباحث الأنظار إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالتّخطيء اللّغويّ، وتَجاوُزه إلى الوصف والتّفسير، وذلك للوقوف على الأسباب الكامنة وراء "الأخطاء" المفترضة، ففي هذا الكثير مِن الخير إلى حدٍّ ظَهَرَ معه للباحث أهمّيّة تَبَنّي قيامِ علمٍ لأسباب "الخطأ".

٣. أكَّد الباحث على أنّ تجويز التّراكيب المحتضِنة لواو الموصول أمر بدهيّ جدّاً، لأسباب كثيرة منها أنّ القول بزيادة الحرف أوِ الأداة مشتهِر لدى طائفةٍ مِن العُلماء، فقد قالَ العُلَماء بزيادة ١٥ حرفاً. وصرَّح نفرٌ منهم بزيادة الواو، فقد سَمّاها (الخليل بن أحمد) (واو الإقحام)، وسَمّاها (الهرويّ) (الواو المُقْحَمة) أو الّتي هي "على نيّة السّقوط"، وعرَّفها (ابن هشام الأنصاريّ) بأنّها "الواو الّتي دخولها كخروجها".

٤. غَلَّبَ الباحث الظّنّ بأنّ النّاطق اللّغويّ بالعربيّة لم يكُنْ عابثاً في زيادته (واو الموصول) في نحو: (يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ الدَّوْلِيَّةَ وَالَّتي تُقامُ بِأَرْضِ الْمَعارِض)، ذلك أنّه إذا كانَ قد فَصَلَ بين الموصوف وصفته الّتي هي الموصول وصلته، فإنّه لم يُجوِّز هو نفسه الفصل بين كلّ موصوف وصفته، فلمْ يُجوِّز القول في التّركيبِ السّابق نفسه–مثلاً–: (يَفْتَتِحُ الرَّئيسُ غَداً سوقَ القاهِرَةِ والدَّوْلِيَّةَ).

٥. أشار الباحث إلى وجود الظّاهرة التّركيبيّة المدروسة (واو الموصول) لدى أكابر العلماء القدامى، كسيبويه والمبرّد وابن جنّيّ والجرجانيّ والسّيوطيّ.

٦. رأى الباحث أنّ (واو الموصول) الأصل فيها أنْ تكون تدبيراً تركيبيّاً تَدْفَعُ به اللّغة احْتِمالَ اتِّصال الصِّفَةِ بِالاسْمِ الْمَذْكورِ قبلَها مُباشَرَة، أَوْ تَرْفَع إِمْكان اتِّصافِ الاسْمِ الْمَذْكورِ قَبْلَ الْمَوْصول بِالْمَوْصولِ وَصِلَتِه.

٧. صَرَّحَ الباحث بأنّ السّرّ في براعة (واو الموصول)–حَسَبَ الأصل– كامِن في أنّها تَعْمَلُ في التّركيب الواحد بوصفها أداةَ فصل وربْط في الآنِ نفسِه معاً، فهي تقوم بتبعيد القريب أوّلاً، وإدناء البَعيد ثانياً، أَيْ تَعْمَلُ هذه الْواوُ عَلى فَصْل ما يَليها مُباشَرَةً مِنَ الصِّفَة (الْمَوْصول وَصِلَته) عَمّا هُوَ قَبْلَها مُباشَرَة، لِئَلّا يُتَوَهَّمَ اتِّصالُهُما مِنْ سَبيلِ اتِّصالِ الصِّفَةِ بِمَوْصوفِها. وَفي اللَّحْظَةِ نَفْسِها تَعْمَلُ الواو عَلى رَبْطِ ما بَعْدَها مُباشَرَةً (الْمَوْصول وَصِلَته) بِالْمَوْصوفِ الْبَعيد.

٨.رَجَّحَ الباحث أنْ يَكون الموصول في علاقته مع مرجعه قد مَرَّ تركيبيّاً بخمس مَراحل مختلفة في اللّغة العربيّة.

٩. ذَهَبَ الباحث إلى أنّ (واو الموصول) الّتي تُوَظَّفُ في التّراكيبِ غَيْرِ المُلْبِسَة المنتمية إلى المرحلتين الثّالثة والرّابعة، كما في (اِنْتَهَت دَرْدَشَتُنا مَعَ الدُّكْتور فَلاح وَالذي انْطَلَقَ لِيُتابِعَ عمَلَهُ الدَّؤوب)، إنَّما هي "واو الذِّكْرِ والأهمّيّة"، إذْ يُؤْتى بها لإِبْرازِ قيمة المَعْلومَةِ التي يَشْتَمِلُ عَلَيْها التَّرْكيبُ اللّغَوِيُّ الَّذي بَعْدَ الواو، فإِنَّ هذا الإبْراز، الّذي هو بالواو، يُضْفي عَلى التَّرْكيبِ أهمّيّةً أو قيمَةً رَئيسَةً، لا ثانَوِيَّةً وَلا تابِعَةً وَلا خاضِعَة.